ورقـــــة عـــــمـــــل

الصدع العربي اليهودي في اسرائيل: مميزات وتحديات

الاستاذ عصام ابو ريا
البروفيسورة روت جبيزون

المعهد الاسرائيلي للديمقراطية
القدس ٢٠٠٢

المعهد الاسرائيلي للديمقراطية هو مؤسسة مستقلة، تساعد الكنيست ولجانها، وكذلك الوزارات والمؤسسات الحكومية، وهيئات الحكم المحلي والاحزاب، عن طريق تقديم دراسات واقتراحات لاجراء تغييرات واصلاحات على انماط اعمالها.

اضافة الى ذلك فان المعهد الاسرائيلي للديمقراطية يحقق رسالته بواسطة عرض معلومات مقارنة في مسائل التشريع وطرق اداء مختلف انظمة الحكم الديمقراطية. كما ويطمح المعهد الى اثراء الخطاب العام والحث على تبني اساليب تفكير جديدة بواسطة المبادرة الى نقاشات في مسائل مطروحة على جدول الاعمال السياسي، والاجتماعي والاقتصادي، بمشاركة مشرّعين، اصحاب وظائف تنفيذية واكاديميين، وكذلك عن طريق نشر ابحاثه ودراساته.

روت جبيزون، هي بروفيسورة مشاركة، تشغل كرسي حاييم هـ. كوهين لحقوق الانسان، في كلية الحقوق، الجامعة العبرية وهي زميلة بحث كبيرة في المعهد الاسرائيلي للديمقراطية.

عصام ابو ريا، طالب للقب الجامعي الثالث في قسم العلوم السياسية، وعلى وشك الحصول على الدكتوراة من الجامعة العبرية في القدس.

ما ينشر في نشرات المواقف لا يعكس بالضرورة موقف المعهد الاسرائيلي للديمقراطية.

المحتويات

مقدمة الطبعة العربية		٥
تمهيد		٩
مقدمة		١٣
الفصل الاول:	خلفية تاريخية	١٥
الفصل الثاني:	مميزات وتحولات ديمغرافية	١٩
الفصل الثالث:	هويةالدولة وطابعها	٢٣
الفصل الرابع:	انماط التمييز السلبي	٣١
الفصل الخامس:	مصادرة الاراضي وتهويدها	٣٥
الفصل السادس:	الحقوق الجماعية ومسألة الحكم الذاتي	٤١
الفصل السابع:	مسألة المساواة والخدمة العسكرية / القومية	٤٧
الفصل الثامن:	اتفاقيات اوسلو وابعادها على الصدع العربي-اليهودي	٥١
الفصل التاسع:	الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية	٥٣
الفصل العاشر:	تلخيص ونظرة مستقبلية	٦١
ملاحظات		٦٥
مصادر		٦٧

مقدمة الطبعة العربية

صدرت ورقة العمل الاصلية باللغة العبرية في نيسان ١٩٩٩. اما الترجمة العربية فقد تمت في صيف ٢٠٠١ فقط. بين هذين التاريخين شهدت المنطقة احداثا بالغة الخطورة تلقي اضواءا وظلالا جديدة على العلاقات العربية اليهودية في اسرائيل.

في ايار ١٩٩٩ صوت الجمهور العربي في اسرائيل بالاجماع تقريبا لإيهود براك وساهم بشكل فعال في تغلبه على منافسة بنيامين نتانياهو. لكن الفرحة بنجاحه تحولت الى خيبة امل حين اقام حكومة يهودية صرفة ولم يحاول العودة الى سياسة الانفتاح والتعاون مع الجمهور العربي التي اتبعها رئيس الحكومة السابق اسحاق رابين (١٩٩٢ - ١٩٩٥).

ووصلت خيبة الامل من حكومة براك اوجها في احداث اكتوبر ٢٠٠٠، في احداث انتفاضة الاقصى. في تلك الاحداث الدموية تصدعت العلاقات العربية اليهودية في البلاد بشكل لم يسبق له مثيل. وكانت احدى نتائج تلك الاحداث اقامة لجنة تحقيق رسمية برئاسة قاضي محكمة العدل العليا القاضي ثيودور اور والتي باشرت عملها منذ عدة اشهر. هذه اللجنة تبحث وتحقق بالاساس في مسألة اطلاق النار من قبل افراد الشرطة على المتظاهرين العرب والتي ادت الى مصرع ١٣ مواطنا عربيا شابا واصابة عشرات الاخرين بالعيارات النارية.

احداث اكتوبر ساهمت وبشكل دراماتيكي في اشتعال الخلافات العميقة القائمة في العلاقات العربية اليهودية سنوات طويلة تحت الرماد. صحيح انه من السابق لاوانه التنبؤ بالنتائج بعيدة المدى لتلك الاحداث المؤلمة. ولكن منذ تلك الايام وحتى الان (مدة عام تقريبا) لا يساور معظم المراقبين اي شك انه يجب عدم تجاهل مدى الحاحية وتعقيدات المعالجة الصحيحة للعلاقات العربية اليهودية في البلاد.

وقد عبر الجمهور العربي عن حدة رد فعله السياسي في عملية الامتناع المنظم عن التصويت في انتخابات رئاسة الحكومة في شباط ٢٠٠١. فبشكل عام تكون نسبة التصويت بين المواطنين العرب في اسرائيل مرتفعة، حوالي ٧٠٪. اما في انتخابات شباط ٢٠٠١ فهبطت تلك النسبة الى حوالي ٢٥٪ فقط من اصحاب حق الاقتراع العرب. واعلنت حكومة شارون التي تشكلت بعد تلك الانتخابات بأنها سوف تضع مسألة المواطنين العرب على اجندتها. ولكن حتى الان، وبعد مرور اكثر من نصف عام لا يبدو ان ذلك يحدث بالفعل.

منذ اكتوبر ٢٠٠٠ لم تتكرر مثل تلك الاحداث العنيفة بين العرب واليهود. ولكن نمط العلاقات التجارية واشكال التعاون الاخرى لم تعد الى سابق عهدها. من ناحية،

يمكن ملاحظة المستوى العالي والمحترف للنشاطات الجماهيرية في الوسط العربي وكذلك مستوى القيادة السياسية والجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدني. ولكن من ناحية اخرى فان النتائج الاولية لاستطلاعات الرأي والأبحاث تشير، وبشكل غير مفاجئ، الى تغيير كبير في مواقف العرب تجاه اليهود وكذلك في مواقف اليهود تجاه العرب.

لقد اتسمت احداث اكتوبر المؤلمة وتبعاتها بالحدة، ولكن لا يمكن القول انها كانت مفاجئة لنا. فقد اجتمعت عشية تلك الاحداث مشاعر خيبة الامل من العملية السلمية التي كان من المتوقع ان تجد حلا للمسألة الفلسطينية مع حدة الشعور بالاغتراب والتمييز للمواطنين العرب في المجتمع الاسرائيلي. كان العنوان مكتوبا بوضوح على الحائط. وبالنسبة لنا، في المعهد الاسرائيلي للديمقراطية، فقد توفرت فرصة جيدة للوقوف عن قرب على تلك التحولات. فخلال العامين المنصرمين استضفنا مجموعة عمل يهودية عربية، بقيادة عادل مناع ومردخاي كريمنتسر، حاولت تحديد نقاط الخلاف الرئيسة بين المجموعتين والبحث عن نقاط اتفاق وعمل مشترك. في هذه الايام ندأب في المعهد على تنقيح وتحرير مواد المداولات -وبعضها جديد وهام- من اجل اصدارها.

لقد توصلنا الى قناعة بان الطريق للاتفاق ما زالت طويلة ومع ذلك فمن الضروري جدا خوضها -معا وداخل كل مجموعة على حدة- باستقامة وانصاف. لا يمكن الاستمرار في تجاهل مدى عمق وتعقيد المسائل القائمة بين المجموعتين. فالتجاهل لن يؤدي الى تبخرها. والعكس هو الصحيح لان ذلك سوف يعمق المشاكل بسبب عدم تحديد مواطن الصعوبات وعدم مواجهتها بشكل صادق وجريء. وكلنا امل بان اصدار هذه النشرة في اللغة العربية سوف يساهم في زيادة الوعي بهذه الحقائق في كلا المجموعتين.

ان مسألة العلاقات العربية اليهودية في اسرائيل مرتبطة طبعا ارتباطا وثيقا مع مسألة علاقات اسرائيل مع العالم العربي عامة والفلسطينيين خاصة. هناك من يعتبر ان هذا الارتباط عميق الى درجة يجعل فيها مناقشة العلاقات العربية اليهودية داخل اسرائيل بمعزل عنها امرا غير مرغوب بتاتا. انا لا اتفق مع هذا الرأي، صحيح ان الامور معقدة، وانه توجد في كلا المعسكرين قوى تحارب من اجل اقامة دولة واحدة ما بين النهر والبحر. ولكن في نفس الوقت هناك قوى هامة جدا في المعسكرين مازالت تؤمن -حتى الان- في الحل المبني على دولتين لشعبين. ومن المفهوم ضمنا انه طالما لم تقم دولة خاصة بالشعب الفلسطيني، فانه من الصعب جدا مناقشة مكانة العرب في اسرائيل على اساس شرعية تعريف اسرائيل من قبل الاغلبية كدولة الشعب اليهودي. من ناحية اخرى، فان عدم وجود حل دائم في المرحلة الراهنة لمسألة حق تقرير المصير للفلسطينيين يجب ألا يؤدي الى التنازل عن التداول في

مسألة مكانة الفلسطينيين كمواطنين في الدولة اليهودية. والعكس هو الصحيح، فان حقيقة وجود اغلبية كبيرة بين الفلسطينيين مواطني دولة اسرائيل غير مستعدة للتنازل عن مواطنتها بأي حال من الاحوال تجعل مثل هذا النقاش ضروري ومستعجل.

في هذه المرحلة هناك صراع مسلح بين اسرائيل وبين الفلسطينيين مضى عليه عام كامل. ويصعب هذه الايام تخيل كيفية العودة الى طاولة المحادثات لاتمام اتفاق الحل الدائم. هذا الصراع اوقع الضحايا العديدة في الجانبين ويؤدي بشكل متوقع الى الاصطفاف الجماعي في كل معسكر لمواجهة المعسكر الاخر. في مثل هذه الظروف تصبح مناقشة مسألة مكانة الاقلية الفلسطينية داخل اسرائيل صعبة للغاية. فمن ناحية هناك التضامن الطبيعي للفلسطينيين في اسرائيل مع نضال ابناء شعبهم وتضحياته في المناطق المحتلة مما يصعب عليهم قبول سياسة اسرائيل. ومن ناحية اخرى، فمن وجهة نظر غالبية اليهود هذا التضامن، اضافة الى أن احداث اكتوبر ٢٠٠٠ تفسر كتهديد من جانب الفلسطينيين مواطني اسرائيل للدولة ووجودها.

لكن هذه الظروف الصعبة لا تغير الواقع الاساسي: من المحتم على اليهود والعرب ان يعيشوا معا كمواطنين في دولة اسرائيل. وبأيدينا القرار في ان تكون هذه الحياة المشتركة مصدر تقدم واعتزاز او مصدر صراع مستمر، عداوة واغتراب. هذه هي فرصتنا وكذلك مسؤوليتنا.

روت جبيزون
صيف ٢٠٠١

تمهيد

يعتبر هذا الكتاب جزءا من المرحلة الاولى لمشروع اكبر بدأه المعهد الاسرائيلي للديمقراطية قبل عام، ويهدف الى بلورة استنتاجات وطرق عمل لتعزيز الديمقراطية في اسرائيل، خاصة وان المجتمع الاسرائيلي يتميز بكثرة التصدعات فيه. الفرضية المركزية للمشروع تقوم على اساس ان الاستنتاجات، والمخططات والبرامج المتعلقة بالشكل الذي يجب ان تكون عليه الديمقراطية في مجتمع معين، منوطة- بقدر كبير- بمميزات المجتمع الاساسية. فالمجتمع المتجانس، الذي يعيش ظروف استقرار وازدهار يختلف عن المجتمع المنقسم على نفسه عرقيا ودينيا، والذي يعاني من صراعات ينطوي بعضها على التهديد الجسدي الفعلي.

ينطلق هذا المشروع من الرغبة في العمل على تنشئة ديمقراطية معافاة ومستقرة في اسرائيل والحفاظ عليها. كان الهدف من المرحلة الاولى هو بلورة تحليل للمجتمع الاسرائيلي، والذي يمكن ان يكون بمثابة بنية اساسية لاتخاذ خطوات عملية على ارض الواقع. في هذا الاطار قررنا القيام بتوثيق منهجي لعدة تصدعات اساسية قائمة في المجتمع الاسرائيلي. هناك اجماع بين الباحثين على ان مجالات التوتر عديدة في اسرائيل، لهذا وجدنا صعوبة في تقليص نطاقها، ثم اخترنا التركيز على ثلاثة تصدعات فقط: الصدع القومي - الديني بين اليهود وغير اليهود (العرب اساسا). والصدع اليهودي الداخلي بين المتدينين وغير المتدينين، والصدع الاقتصادي - الاجتماعي. وقررنا عدم معالجة الصدع الطائفي (داخل المجتمع اليهودي) على حدة، والذي يعتبر مستقلا لكنه بارز في الصدع الاجتماعي- الاقتصادي والصدع الديني - العلماني على حد سواء. كذلك قررنا عدم معالجة المساواة بين النساء والرجال على انفراد، وذلك اساسا لان هذا التوتر قائم في كافة المجتمعات ولا يقتصر على المجتمع الاسرائيلي، ولا يحمل ذلك الطابع المركب الذي يميز اجهزة التمايز والتمييز السلبي الشائعة في تصدعات اخرى. كذلك لم نعالج على انفراد الصدع ما بين اليهود القدامى والجدد في البلاد.

ولم يقتصر اختيارنا، عمليا، داخل التصدعات التي اخترناها على الحد الفاصل الذي يميز ما بين فئات واضحة «المعالم»، انما تعداه الى مجموعات التوتر والعلاقات المركبة بين الفئات غير المحسوبة دائما على نفس «الطرف». زيادة على ذلك نلاحظ ان هناك علاقات تبادلية مثيرة وهامة بين التصدعات. لهذا فان فئة «المتدينين» تشمل المتشددين دينيا اضافة الى اولئك التابعين للصهيونية الدينية، واليمينيين واليساريين. ومن جهة اخرى فان «العلمانيين» لا يعتبرون الغالبية في اسرائيل الا اذا شملنا في

هذه الفئة كل من ليس متدينا (اي متقيدا بالفرائض الدينية)، لكن قسما كبيرا من غير المتقيدين بالفرائض الدينية، خاصة اليهود الشرقيين، يعتبرون «تقليديين»، ويمكن اعتبارهم في بعض النواحي اقرب الى المتدينين منهم الى العلمانيين من حيث الوعي. الحد الفاصل ما بين العرب واليهود واضح نسبيا، لكن التمييز ما بين اليهود وغير اليهود غير واضح تماما داخل المجتمع اليهودي، والذي يضم عددا لا بأس به، وآخذا في الازدياد، من غير اليهود الذين قدموا الى البلاد في اطار قانون العودة. يقع العرب والمتشددون دينيا في مرتبة متدنية في السلم الاقتصادي - الاجتماعي في اسرائيل، ويواجهون صعوبة في تقبل اسرائيل كدولة يهودية- صهيونية. وعلى الرغم من هذا التشابه الا انهما فئتان مختلفتان تماما من حيث الاندماج في الجهاز السياسي والقدرة على حماية مصالحهما في نطاق الديمقراطية الاسرائيلية.

ظاهريا، كان يمكن لوعينا لهذا التعقيد ان يثنينا عن معالجة «التصدعات». ذلك ان هذا الاستعراض بحد ذاته يبرز التناقضات ويخفي التواصل. وفعلا فان تناول التصدعات لا يخلو من التبسيط، التجريد والتعميم. من المهم ان نشدد على هذا الامر، ومع ذلك فعند تناول انعكاس طابع المجتمع على البنيات الديمقراطية فيه - خاصة في مجتمع ذي مركبات طائفية هامة لهذا الحد- لا مفر من التطرق الى الفئات المختلفة.

في رأينا فانه لا يمكن في مجتمع شديد التصدعات ومتقاطب كالمجتمع الاسرائيلي، تحقيق ديمقراطية مستقرة بدون وجود انماط خاصة لتوزيع مراكز القوة والمشاركة في اتخاذ القرارات، وبدون اطر برامجية متفقة، تسمح بالتعايش معا مع تقبل فكرة الحفاظ على تعدد وجهات النظر والطموحات. للوصول الى هذه الاطر المشتركة والمتفق عليها يجب توفير بنية تحتية مناسبة من المعلومات حول المجموعات المختلفة، توجهاتها وامنياتها. وقد فوجئنا اثناء الدراسة عند اكتشافنا لوجود نقص في هذه البنية في كافة المجالات قيد البحث، بما في ذلك التصدع الاكثر بروزا - بين العلمانيين والمتدينين. من هنا فان هدفنا هو المساعدة على انشاء هذه البنية بواسطة اعداد مقالات استعراضية ومواد اساسية تعرض التصدعات المركزية على الجمهور. هدفنا هو استعراض الحقائق المركزية المتعلقة بالتصدع، واستعراض وجهات نظر وتوجهات المجموعات المختلفة الواقعة في الاطراف المختلفة للخطوط التمايزية.

وقد وجدنا من المناسب التشديد على اننا لا نقصد في هذه المرحلة اتخاذ اي موقف ايديولوجي محدد حيال المواضيع التي نتناولها. المجموعات قيد البحث تمثل اقساما مركزية وهامة في المجتمع الاسرائيلي، ولا يمكن التوصل الى اي استنتاج حول مبنى نظام الحكم ونطاق مشروعه دون التطرق اليها والى تفضيلاتها بجدية. اضافة

الى ذلك، وبما ان نقطة انطلاقنا قيمية تتعلق بالرغبة في تعزيز الديمقراطية فاننا نلتزم بنفس القدر من المساواة المدنية المطلوبة من الالتزام الحقيقي بالديمقراطية. هذه المساواة لا توجب، بالضرورة، تقليص الفجوات الاقتصادية والثقافية او تبني سياسة ثابتة للدمج ما بين المجموعات المختلفة. رغم ذلك فان الهوة الكبيرة من البعد والاغتراب والفجوات الاجتماعية - الاقتصادية التي تفصل بين الفئات لا تعتبر اساسا متينا لديمقراطية مستقرة.

من الطبيعي فان تبني مثل هذا التوجه الوصفي - الحيادي ليس سهلا لان المؤلفين والباحثين يكونون عادة متأثرين بتماهياتهم الاساسية. وفي الكثير من الحالات هناك صعوبة في التغلب على حواجز الجهل والابتعاد النفسي، والتوازن في عرض توجهات ووجهات نظر الاطراف المختلفة. وتزداد الصعوبة في واقع كواقع دولة اسرائيل، حيث تمثل التصدعات صراعات مستمرة ادت الى احساس الطرفين بالتهديد، والخوف بل والكراهية تجاه بعضهما البعض. ان وعي هذه الصعوبة حصرا هو الذي زاد رغبتنا في طرح الموضوع، وذلك ايمانا منا بان جزءا من المشكلة نابع من حقيقة انه حتى من يعي هذه الصعوبة لا يستطيع ان يجد بسهولة «من يهدونه سواء السبيل» عبر محاولة تناول المسألة بتوازن. مقدار الاستفادة من هذه النشرات سيكون محكّنا. اذا تبين فعلا ان المواد مفيدة، وان هناك اهتماما بطبعات اضافية منها سيسرنا تقبل ملاحظاتكم التي ستحسن مدى التوازن في هذه النشرات.

نكتفي في هذه المرحلة باصدار مقالات استعراضية وقراءات اساسية لصدعين من التصدعات الثلاثة وهما الصدع بين العرب واليهود، والصدع الاجتماعي-الاقتصادي. نأمل بان نتمكن من اتمام السلسلة عاجلا.

البروفيسورة روت جبيزون

نشكر كلا من البروفيسور سامي سموحة، البروفيسور مردخاي كرمنيتسير، البروفيسور اورن يفتاحئيل، د. اسعد غانم، د. عادل مناع، ود. اسحق رايتر الذين قرأوا المسودات السابقة لهذه النشرة وقدموا لنا ملاحظاتهم المجدية والمتبصرة.

ر.ج.، ع.أ.

مقدمة

عام ١٩٩٨ وقع حدثان يشيران الى عمق التصدع بين الدولة والمواطنين اليهود من جهة والمواطنين العرب من جهة اخرى(١). على مدار عام ١٩٩٨، خاصة في ٩٨/٥/١٥ احتفل المواطنون اليهود بمرور ٥٠ عاما على قيام الدولة، الاستقلال وتحقيق الحلم الصهيوني. وبالمقابل «احيى» المواطنون العرب ذكرى مرور ٥٠ عاما على النكبة وهو الاسم الذي يطلق على التشظي الديمغرافي والكارثة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية التي حلت بالفلسطينيين إثر حرب عام ٤٨ وقيام دولة اسرائيل. عيد الدولة، والذي يرمز بالنسبة لغالبية اليهود الى التحول من حالة الاستعباد الى حالة الاستقلال السياسي وتحقيق «الامل» الذي يتجلى في النشيد القومي، هو نفسه يوم الخراب بالنسبة للعديد من الفلسطينيين، بمن فيهم اولئك الذين بقوا في المناطق التي اصبحت بعد عام ٤٨ دولة اسرائيل.

الحدث الثاني، والذي اطلق عليه اسم «الاحد الاسود»، كان المواجهة التي نشبت بين قوى الامن الاسرائيلية والالاف من سكان ام الفحم. لا يزال من الصعب معرفة ما هي ابعاد هذه المواجهة على المدى البعيد، لكن لا شك انها ابرزت توترات عميقة بقيت حتى هذا الوقت تحت السطح. بدأت المواجهة في ٩٨/٩/٢٧ واستمرت لمدة اربعة ايام متتالية. ونشبت المواجهة على خلفية قرار الجيش «باغلاق» منطقة تابعة بمعظمها لسكان ام الفحم وتحويلها الى منطقة عسكرية. التقولات عن مصادرة الاراضي كجزء من انشاء مدينة باسم عيرون لزيادة «تهويد المثلث» زادت من تخوف الاهالي بان المقصود هو التمهيد لمصادرة الارض. الهجوم العسكري على مدينة ام الفحم واطلاق جنود حرس الحدود العيارات النارية على مواطنين اسرائيليين والذي لم يسبق له مثيل منذ يوم الارض (٣٠ اذار ١٩٧٦) من جهة، وثورة غضب سكان ام الفحم وهبتهم للدفاع عن اراضيهم راشقين الجنود بالحجارة والزجاجات الحارقة من جهة اخرى، يشيران دون شك، الى تصعيد الصراع بين المواطنين العرب وسلطات الدولة. يبدو ان المواطنين العرب لم يعودوا على استعداد للوقوف مكتوفي الايدي ومشاهدة بقايا ارضهم تسلب منهم، وانهم على استعداد للتصدي لهذا الامر، حتى وان كان الثمن هو المواجهة المباشرة مع الدولة وقوات امنها.

الحدثان الانفان، المرتبطان ببعضهما، يمثلان بشكل جيد عمق الشرخ العربي اليهودي بعد مرور اكثر من خمسين عاما على قيام الدولة. وفعلا فان العديد من باحثي المجتمع الاسرائيلي يعتبرونه احد التصدعات الاشد خطورة على الاستقرار السياسي والاجتماعي في اسرائيل. ورغم ذلك فان الصدع العربي اليهودي لا يشغل حيزا

كبيرا في الفكر والنقاش العام في اسرائيل. صحيح ان الحراك الاجتماعي والنشاط السياسي للمواطنين العرب في السنوات الاخيرة من جانب، وزيادة الاستقطاب داخل المجتمع اليهودي حول عملية السلام ومعاهدة اوسلو من جانب اخر اديا الى ابراز الصدع العربي اليهودي بقدر اكبر ، الا انه لا يزال يحتل مكانة اقل اهمية من التصدعات اليهودية الداخلية مثل الصراع ما بين المتدينين والعلمانيين، اليساريين واليمينيين، الاشكناز والشرقيين وغير ذلك. ارتفاع منسوب الراديكالية في صراع المواطنين العرب من اجل المساواة المدنية والقومية من جهة، وزيادة اهمية «الصوت العربي» في انتخابات الكنسيت من جهة اخرى، اضافة الى العمليات الهامة التي طرأت على البحث والفكر في اسرائيل حول تاريخ الصراع - جميع هذه الامور ادت الى حدوث ردي فعل متناقضين لدى قطاعات مختلفة من الجمهور اليهودي: الاول، الاعتراف بالاجحاف الذي وقع بحق الفلسطينيين، بمن فيهم العرب الفلسطينيين في اسرائيل، والذي يؤيد اضفاء المزيد من الشرعية على مطالبهم سواء كافراد او كمجموعة قومية. والثاني، زيادة الخشية من الجمهور العربي ومدى «اخلاصه» للدولة. وقد تجلى هذا الامر بشكل صارخ في الشعار بانه ليس لحكومة رابين «اكثرية يهودية» ،اضافة الى مختلف الدعوات لتبني تدابير تهدف الى حرمان الصوت العربي من المشاركة في قضايا سياسية مركزية (٢).

الهدف من هذه النشرة هو نظري اساسا: تحديد وعرض القضايا المركزية التي تقسم العرب واليهود مواطني الدولة. حيث يمكن لهذا العرض ان يصبح ارضية لنقاش منطقي عقلاني باسلوب يليق بمعالجة الصدع العربي اليهودي في اسرائيل. ويمكن حسب رأينا، تقسيم سمات الخلافات في الوقت الحاضر الى فئتين اساسيتين، غير منفصلتين عن بعضهما: (١) هناك خلاف حاد بين الطرفين (العربي واليهودي) حول هوية ورسالة دولة اسرائيل، (٢) بالنسبة للترتيبات السياسية والاجتماعية هناك فجوات هامة على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي والقوة السياسية بين العرب واليهود في اسرائيل.

لقد انجزت في السنوات الماضية دراسات عديدة وهامة حول العلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل، ولا تملك هذه النشرة الا الاعتماد عليها وعلى نتائجها. كما اسلفنا، ليس الهدف هنا هو اتخاذ موقف فيما يتعلق بالمسائل الهامة والعديدة المطروحة، انما تقديم اطار تحليلي واستعراضي محتلن للقضايا السياسية والايديولوجية الداخلة في جوهر الخلاف بين الطرفين، مع تقديم معطيات مقارنة مركزة ومحتلنة حول الفجوات الاجتماعية- السياسية (الاجتماسية) بين العرب واليهود منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا.

١

خلفية تاريخية

يصعب فهم الصدع العربي اليهودي ومميزاته الحالية بمعزل عن تاريخ الحركة الصهيونية طوال مائة عام، خاصة حرب عام ٤٨ وقيام دولة اسرائيل. هذان الحدثان ادیا الى هدم ٤٢٠ قرية عربية تقريبا وطرد او نزوح اكثر من ٨٠ ٪ من الفلسطينيين من المنطقة التي اصبحت فيما بعد دولة اسرائيل (שמלץ ١٩٩٥ ، ٤).على ضوء هذا الواقع اصبح قسم كبير من الفلسطينيين لاجئين موزعين على دول الشرق الاوسط وخارجها. ووجد الفلسطينيون انفسهم، في المنطقة التي اقيمت عليها دولة اسرائيل، بين عشية وضحاها انهم قد تحولوا من اكثرية راسخة الى اقلية مهزومة. الفلسطينيون الذين بقوا في البلاد بعد طرد او هرب النخبة الاقتصادية، السياسية، الدينية والثقافية كانوا الجزء الاضعف من الشعب الفلسطيني. من تبقى في اسرائيل كان يمر بازمة رضية وبحالة من الفوضى النفسية. وبعبارة يهوشوع فلمون، المستشار الاول لرئيس الحكومة لشئون العرب فقد كانوا «جسما بلا رأس» (לסמוך ١٩٨٥ ، ٦٢).

بعد انتهاء الحرب فرض الحكم العسكري على السكان العرب في دولة اسرائيل. وقد كانت لفترة الحكم العسكري، الذي استمر حتى تشرين اول ١٩٦٦، اثار بعيدة المدى على الوضع الاجتماعي-السياسي، الاقتصادي، الثقافي بل والنفسي للمواطنين العرب في اسرائيل (Zureik 1979). هذه الفترة اعتبرت من السنوات التكوينية التي بلورت نسق العلاقات بين الدولة والاكثرية اليهودية من جهة وبين المواطنين العرب من جهة اخرى. لقد قامت هذه العلاقات على الفرضية المركزية التي شاعت لدى اصحاب القرارات من اليهود والتي تعتبر السكان العرب في اسرائيل «طابورا خامسا» وعاملا هداما وخطرا من ناحية امنية. لهذا كان الهدف الاساسي لقادة الدولة في تلك الفترة هو «تحييد» الخطر الامني المتجسد بالمواطنين العرب من اجل مواصلة تحقيق الاهداف القومية (اليهودية): استيعاب مهاجرين جدد، التطوير الاقتصادي، البناء، التصدي للمسائل الامنية والتهديد الخارجي. اما مكانة وحاجات المواطنين العرب فالبكاد طرحت على جدول اعمال رؤساء الدولة الجديدة.

على هذه الخلفية لا غرابة في ان يكون كبح «الخطر العربي» هو المبدأ الاساسي الذي تبناه، على مر السنوات، اصحاب القرارات في اسرائيل عند تعاملهم مع المواطنين العرب. وقد ترجم هذا التوجه لما عرّفه الباحث ايان لوستيك كـ«سياسة السيطرة» (control) والتي قامت على ستة مركبات اساسية: ١) ضمان تعاون القيادة الاجتماعية والسياسية للمواطنين العرب بواسطة منحهم امتيازات مادية وغير مادية مقابل المساعدة على تنفيذ سياسة الحكومة تجاه العرب، ٢) الملاحقة الامنية ومعاقبة

عناصر«متطرفة» و «مقاومة» رفضت التعاون مع سياسة الحكومة وعملت ضدها. وقد تجلى هذا الامر بوسائل مختلفة مثل الاعتقالات الادارية، الحرمان من العمل، وفرض تقييدات على حرية الحركة وحرية التنظيم، ٣) تعزيز التمايز والفصل الداخلي بين العرب، وذلك بواسطة التشديد على زيادة حدة التمايز والتقسيم الطائفي والحمائلي في المجتمع العربي. وقد تجلت هذه السياسة بشكل قاطع في فترات الانتخابات للسلطات المحلية، عندما عمل ممثلو النظام، بشكل مباشر وغير مباشر، على زيادة حدة التنافس والتوتر بين الطوائف والحمائل المختلفة في البلدات العربية لزيادة تبعيتها للمؤسسة الحاكمة واذرعها المختلفة، ٤) تبني سياسة اقتصادية هدفها ضمان تبعية العرب، بشكل يكاد يكون مطلقا، للدولة والوسط اليهودي من ناحية مصادر العمل (לוסטיק ١٩٨٥ ، ٥) هناك مركب اضافي هام لسياسة السيطرة الا وهو عمليات مصادرة الاراضي التي كانت تابعة للعرب ونقل ملكيتها الى الدولة والاجسام اليهودية المختلفة. ولاهمية هذا الموضوع افردنا له فصلا خاصا لاحقا. ٦) منع تشكيل اي تواصل لغالبية ديمغرافية في مناطق السكن العربية.

هناك خلافات في الرأي بين الباحثين الذين يدرسون العلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل حول كيفية تصنيف السياسة الراهنة التي تتبعها حكومات اسرائيل تجاه العرب. يشير العديد من الباحثين العرب الى ان قدرا كبيرا من السيطرة والمراقبة المفروضين على الاقلية العربية لا يزال قائما حتى يومنا هذا. ويعتقد باحثون آخرون ان السيطرة على الوسط العربي خفت مع مرور الوقت، وان اجهزة السيطرة والمراقبة القائمة اليوم ارفع مستوى وتركز على الافراد وليس على كافة العرب كمجموعة. ليس هناك خلاف بين الدارسين من ان المركبات البارزة للسيطرة على المواطنين العرب قد خفت كثيرا. وقد تجلى هذا الامر عبر مدى حرية الانتظام والتعبير السياسي في الوسط العربي، والذي زاد بشكل ملحوظ. ومع ذلك، هناك من يرى ان هذا التطور لا يعني حدوث تغيير جذري في سياسة الحكومة وتعاملها مع المواطنين العرب. هذا التغيير هو مجرد تعبير عن رد الفعل العقلاني والواقعي من قبل الدولة ومؤسساتها على احتجاجات الوسط العربي، والاعتراف بحقيقة انه لا يمكن للدولة في التسعينات استعمال نفس اساليب السيطرة التي كانت متبعة في السنوات الماضية (יפתחאל ١٩٩٣، ٢٢). وقد كتب في هذا الصدد الاخصائي الاجتماعي زئيف روزنهك ما يلي: « العلاقات بين المواطنين الفلسطينيين وبين اجهزة الدولة تتميز بالمراقبة (السياسية والاقتصادية)، والسيطرة، وبانماط مؤسساتية ثنائية. بناء عليه يمكن القول ان الفلسطينيين في المجتمع الاسرائيلي موجودون في وضع من الخضوع المؤسساتي» (רוזנהק ١٩٩٥، ١٧٦).

للخلاصة نقول ان حقيقة كون اسرائيل دولة يتمتع فيها اليهود بتفوق عرقي يهودي بنيوي في كافة المجالات الحياتية مقارنة بالمواطنين العرب ليست مثار خلاف

حتى بين الباحثين الذين يعتقدون ان عهد السيطرة المباشرة والصارخة قد انقضى. سنبدأ باستعراض ديمغرافي مقتضب، ضروري لفهم الخلافات والفجوات التي سوف نتناولها لاحقا، وللتفكير بالطابع الذي يمكن ان تتخذه العلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل مستقبلا.

٢

مميزات وتحولات ديمغرافية

لا شك في ان التوازن الديمغرافي بين الشعبين يعتبر احد المركبات الأساسية التي بلورت وتبلور العلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل. عام ١٩٤٧، عشية قيام دولة اسرائيل، بلغ عدد السكان العرب في دولة فلسطين الانتدابية حوالي ١,٣١٨,٠٠٠ نسمة مقابل حوالي ٦٥٠,٠٠٠ يهودي. وفي المنطقة التي اصبحت لاحقا دولة اسرائيل كان يعيش ما بين ٧٥٠,٠٠٠ و ٩٠٠,٠٠٠ فلسطيني. مع نهاية الحرب تبين ان الغالبية العظمى من الفلسطينيين في المنطقة التي اقيمت عليها دولة اسرائيل غادروها، في ظروف لا تزال مثار خلاف. العدد الدقيق للفلسطينيين الذين غادروا البلاد (سواء كان ذلك بمبادرتهم او طردوا منها او جعلهم اليهود يفرون) غير معروف بشكل دقيق. وتشير التقديرات المختلفة الى انه يتراوح بين ٦٠٠,٠٠٠ و ٧٦٠,٠٠٠ شخص (שמלץ، ١٩٩٥, ٤; מורים، ١٩٩١, ١١). على اية حال، في نهاية عام ١٩٤٩ شكل العرب الذين سكنوا داخل حدود دولة اسرائيل حوالي ١٤٪ تقريبا من مجموع السكان الاسرائيليين والذين بلغ عددهم ١,١٧٣,٩٠٠ نسمة. بعد الحرب بدأت لدى اليهود عملية معاكسة لنزوح العرب، وذلك من خلال الهجرة الجماعية اليهودية الى الدولة الحديثة. منذ شهر ايار ١٩٤٨ وحتى نهاية ١٩٥١ هاجر الى اسرائيل حوالي ٦٨٨,٠٠٠ يهودي، وبذلك تضاعف عدد السكان اليهود عما كانوا عليه عشية قيام الدولة (שמלץ، ١٩٩٥, ٤). منذ ذلك الوقت زادت نسبة السكان العرب في اسرائيل ووصلت في نهاية عام ١٩٩٦ الى ١٩٪ من مجموع السكان الاسرائيليين (٣) (راجعوا الجدول رقم ١). ورغم الهجرة اليهودية الكبيرة من الاتحاد السوفييتي منذ بداية التسعينات الا ان نسبة المواطنين العرب في مجموع السكان لم تنخفض حتى نهاية العقد الاخير من القرن العشرين.

وقد زادت نسبة السكان العرب ما بين السنوات ١٩٤٨-١٩٩٦ بمعدل سنوي مقداره ٤,٣٪، وتكاد تكون مطابقة للنسبة المقابلة لها في الوسط اليهودي (٤,١٪) (راجعوا الجدول رقم ٢).

تعود الفروق بين السكان العرب واليهود الى المركبات المختلفة للزيادة السكانية. فمقابل الوسط اليهودي والذي تحققت ٥٠٪ من نسبة زيادته بفضل الهجرة، كانت النسبة الموازية لدى السكان العرب ١,٦٪ فقط. العامل الحاسم للزيادة السكانية عند العرب هو التكاثر الطبيعي. والذي يظهر من خلال نسبة الولادة العالية وانخفاض نسبة الوفيات على مر السنين. نسبة الولادة لدى السكان العرب تزيد بـ ٥٠٪ تقريبا عن النسبة المقابلة لها في الوسط اليهودي (Lewin-Epstein and Semyonov 1993,16).

الجدول رقم ١

سكان اسرائيل بحسب القومية بين الاعوام ١٩٤٧-١٩٩٦

(بالالاف والنسب المئوية)

	١٩٤٧*	١٩٤٩	١٩٦١	١٩٨٣	١٩٩٣	١٩٩٦
المجموع الكلي	٢٠٢٠	١١٧٣,٩	٢٢٤٣,٢	٤١١٨,٦	٥٣٢٧,٦	٥٧٥٩,٤
اليهود	٦٢٠	١٠١٣,٩	١٩٨١,٧	٣٤١٢,٥	٤٣٥٥,٢	٤٦٣٧,٤
(٪)	٣١	٨٦	٨٩	٨٥	٨١	٨١
العرب	١٤٠٠	١٦٠	٢٥٢,٥	٧٠٦,١	٩٩٢,٥	١١٢٢
(٪)	٦٩	١٤	١١	١٥	١٩	١٩

المصدر: الكتاب السنوي للاحصاء في اسرائيل، رقم ٤٨, ١٩٩٧.

× المصدر: קימרלינג ומגדל، ١٩٩٩, ١٢٩.

الجدول رقم ٢

نسبة الزيادة السنوية لدى السكان الاسرائيليين بحسب القومية بين الاعوام ١٩٤٨-١٩٩٦

السنوات	اليهود	العرب
١٩٤٨-١٩٦٠	٩,٢	٣,٦
١٩٦١-١٩٧٠	٣,٠	٤,٥
١٩٧٢-١٩٨٢	٢,٢	٣,٧
١٩٤٨-١٩٨٩	١,٥	٣,٠
١٩٩٠-١٩٩٦	٣,١	٤,٠
١٩٤٨-١٩٩٦	٤,١	٤,٣

المصدر: الكتاب السنوي للاحصاء في اسرائيل، رقم ٤٨, ١٩٩٧.

السكان العرب في اسرائيل مركزون في الجليل في شمال البلاد، في المثلث في الوسط، وفي النقب في الجنوب. اما من الناحية الدينية فانهم ينقسمون الى ثلاثة طوائف: مسلمين (٧٩٪)، مسيحيين (١٢٪) ودروز (٩٪). وقد زادت نسبة المسلمين منذ الاعوام ١٩٤٩-١٩٩٦ من ٧٠٪ الى ٧٩٪ وانخفضت نسبة المسيحيين من ٢١٪ الى ١٢٪. وبالمقابل لم تتغير نسبة الدروز من مجموع السكان العرب منذ قيام الدولة ولا تزال بحدود ٩٪ (راجعوا الجدول رقم٣)(٤).

الجدول رقم ٣

تقسيم السكان غير اليهود في اسرائيل بحسب الديانة في سنوات منتقاة (بالالاف والنسب المئوية)

	الوحدة	١٩٤٩	١٩٦١	١٩٨٣	١٩٩٣	١٩٩٦
المجموع الكلي	الالاف	١٦٠	٢٥٢,٥	٧٠٦,١	٩٩٢,٥	١١١٢
المسلمون	الالاف	١١١,٥	١٧٤,٩	٥٤٢,٢	,٧٥١	٨٤٠
	(٪)	٧٠	٦٩	٧٧	٧٦	٧٥
المسيحيون	الالاف	٣٤	٣,٥١	٩,٩٥	٨,١٥١	١٨٤
	(٪)	٢١	٣٠	١٤	١٥	١٦
الدروز	الالاف	١٤,٥	٢٦,٣	٦٨	٨٩,٣	٩٨
	(٪)	٩	١١	٩	٩	٩

المصدر: الكتاب السنوي للاحصاء في اسرائيل، رقم ٤٨، ١٩٩٧.

الجدول رقم ٤

سكان اسرائيل بحسب القومية والسن في عام ١٩٩٦ (بالالاف والنسب المئوية)

	٠- ٤	٥-١٤	١٥-١٩	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩	٣٠-٣٤	٣٥-٤٤	٤٥-٥٤	٥٥-٦٤	٦٥-٧٤	٧٥ -	الوسيط
المجموع	٥٨٠,٥	١٠٨٩,٨	٥٠٨,٦	٤٩٣,٦	٤٢٣	٣٨٢,٧	٧٣٠,٢	٥٥٢,٥	٣٨٤,٢	٣٢٤	٢١٩,٣	٢٧
اليهود	٤١٠,٥	٨٢٥,٧	٣٩١,٣	٣٨٤,٢	٣٣٠,٦	٢٩٩,٥	٦١٦	٤٨٤,٧	٣٤١,٨	٣٠١,٨	٢٠٧,٤	٢٩,٣
(٪)	٧١	٧٦	٧٧	٧٨	٧٨	٧٨	٨٤	٨٨	٨٩	٩٣	٩٥	-
العرب	١٧٠	٢٦٤,٣	١١٧,٤	١٠٩,٥	٩٣,١	٨٣,٣	١١٤,٣	٦٧,٧	٤٢,٣	٢٢,٤	١١,٨	١٩,٨
(٪)	٢٩	٢٤	٢٣	٢٢	٢٢	٢٢	١٦	١٢	١١	٧	٥	-

المصدر: الكتاب السنوي للاحصاء في اسرائيل، رقم ٤٨، ١٩٩٧.

هناك سمة ديمغرافية اضافية تهمنا هنا الا وهي بنية الاجيال المختلفة لدى العرب واليهود في اسرائيل (راجعوا الجدول رقم ٤). لبنية الجيل ابعاد هامة على الحاجات المستقبلية ومبنى الخدمات المقدمة للمجموعتين العربية واليهودية. كذلك فان لهذه السمة ابعادا على حجم قوى العمل وتركيبتها، وعلى حجم السكان المعالين، ولها ابعاد ايضا على مستوى الدخل وكذلك على مستوى الرفاه الاقتصادي لدى الافراد من المجموعتين.

من الجدول السابق نلاحظ ان نسبة السكان العرب في الاجيال صفر- ٣٤ اكبر من نسبتهم في مجموع السكان العام في اسرائيل. وبالمقابل فان نسبتهم في الاجيال البالغة ٤٥ - ٧٥ واكثر منخفضة بشكل ملحوظ. بعبارة اخرى، المجتمع العربي اساسا اكثر شبابا من المجتمع اليهودي. دعونا لا ننسى ان للمبنى الديمغرافي ابعادا اكبر، ليس على الجوانب المختلفة من الاقتصاد والرفاه فحسب، انما على مستوى التجند السياسي عند الضرورة.

٣

هوية الدولة وطابعها

هناك محور مركزي للخلاف بين الدولة والسكان اليهود من جهة وبين المواطنين العرب من جهة اخرى، يتعلق بهوية وطابع الدولة. ويتعلق هذا الخلاف برسم معالم الواقع الاسرائيلي والمسألة الايديولوجية السياسية حول الطابع الذي يناسب الدولة، والمطالب المبررة بالنسبة لعلاقتها مع مواطنيها خاصة غير اليهود منهم.

دولة اسرائيل، بموجب تعريفها الذاتي، هي دولة يهودية وديمقراطية. ورغم التوتر القائم بين يهودية الدولة وديمقراطيتها، الا ان غالبية علماء المجتمع في اسرائيل، اضافة الى غالبية النخب فيها، لا تزال ترى ان نظام الحكم في دولة اسرائيل هو ديمقراطي غربي ليبرالي (Arian 1998 ;גיוברגר، ١٩٩٧). بموجب هذه الادعاءات فان هذين الاساسين في التصور الذاتي الاسرائيلي متساويان، وان يهودية الدولة لا تمس بديمقراطيتها. لكن بين انصار «الدولة اليهودية والديمقراطية» هناك من يعطي اولوية ليهودية الدولة على ديمقراطيتها. هذا ما نستشفه مثلا من اقوال النائب السابق لرئيس المحكمة العليا مناحيم الون:

المبدأ القائل بان دولة اسرائيل هي دولة الشعب اليهودي هو اساس ورسالة دولة اسرائيل، ومبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لجميع مواطني دولة اسرائيل يعتبر جوهر وسمة دولة اسرائيل. وليس المبدأ الاخير الا اضافة على المبدأ الاول، ولا يغيره، فمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات المدنية لا يملك ان يغير المبدأ الذي ينص على ان دولة اسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، والشعب اليهودي وحده (בלד، ١٩٩٣، ٣٠).

ظهر التحول في موقف الاكاديميين الاسرائيليين (اليهود) بهذا الشأن في مطلع التسعينيات، عندما بدأ سامي سموحة في الاهتمام بشكل منهجي بالتوتر بين وجود اسرائيل كدولة يهودية وبين وجود النظام الديمقراطي فيها. وقد ادعى سموحة انه لا يمكن تعريف نظام الحكم في اسرائيل كنظام ديمقراطي ليبرالي او اتحادي. وذلك لان الدولة ليست حيادية من ناحية عرقية. فهي لا تحقق المساواة التامة والكاملة بين المواطنين من جهة، ولا تعترف بالمواطنين العرب وحقوقهم الجماعية من جهة اخرى. ويخلص سموحة الى الاستنتاج بان افضل تعريف لنظام الحكم في اسرائيل هو «الديمقراطية العرقية» والتي تعني:

...a system that combines the extension of civil and political rights to individuals and some collective rights to minorities" with institutionalization of majority control over the state. Driven by ethnic

nationalism, the state is identified with a core ethnic nation, not with its citizens. The state practices a policy of creating a homogeneous nation-state a state of and for a particular ethnic nation and acts to promote the language culture numerical majority economic well-being, and political interests of this group. Although enjoying citizenship and voting rights, the minorities are treated as second class citizens, feared as a threat excluded from the national power structure, and placed under some control. At the same time, the minorities are allowed to conduct a democratic and peaceful struggle that yields incremental improvement in their status (smooha 1998 199-200).

سموحة يعترف بحقيقة ان يهودية الدولة ليست مجرد تعريف ذاتي او ناتج عن وجود اغلبية يهودية كبيرة في اسرائيل. فهناك مظاهر عديدة ومتنوعة لهذا الامر على المستوى القانوني، الثقافي واللغوي. وفي حين ان سموحة يشدد على مبنى العلاقات بين المجموعات في اسرائيل، فان الاخرون يركزون على دلالة الامر بالنسبة لليهود الذين ليسوا مواطني الدولة. الدولة اليهودية هنا تعني ان اسرائيل دولة للشعب اليهودي ولجميع اليهود، بغض النظر عن جنسيتهم او مكان اقامتهم. لهذا فان الانتساب الى المجتمع السياسي في اسرائيل غير قائم على المواطنة العامة والمتساوية انما على الانتماء لاصل عرقي مشترك (Rouhana and Ghanem 1998, 322).

اكبر مظهر يبرز طابع الدولة اليهودي وابعاده هو قانون العودة الذي سن عام ١٩٥٠. وقد حدد القانون الاصلي المبدأ القائل بانه يحق لكل يهودي الهجرة الى اسرائيل والحصول على الجنسية الاسرائيلية اوتوماتيكيا. عام ١٩٧٠ ادخلت تعديلات على القانون، اثر صدور قرار حكم في قضية بنيامين شليط (والذي نص انه يجب تسجيل الابناء من اب يهودي وام غير يهودية يسكنون في اسرائيل كيهود في خانة القومية). اما اليوم فان اليهودي معرف بالقانون على اساس ديني (كل من ولد لام يهودية او تهود)، لكن الحق في الهجرة والحصول على الجنسية غير ممنوح لليهود فقط انما لجميع افراد عائلاتهم. هناك قوانين اخرى هامة تشدد على فوقية القومية اليهودية في اسرائيل وهي القوانين التي تنظم عمل اجسام عامة مثل الكيرين كيمت لاسرائيل والوكالة اليهودية. هذان الجسمان يسيطران على قسم من اراضي الدولة، ويعملان بموجب المبدأ القائل بعدم منح اية حقوق على هذه الاراضي «لغير اليهود». حكومة اسرائيل التي توجه نشاطاتهما تنقل احيانا الاراضي او تنظم تدابير استيطانية بواسطة هاتين المؤسستين اليهوديتين القوميتين، وذلك للالتفاف على حظر التمييز المفروض عليها تجاه المواطنين العرب. لذا فانه على انصار ومؤيدي الدولة اليهودية ايضا ان يوافقونا الرأي بان الايديولوجية الصهيونية والتي تقوم على سياسة «تهويد» او «الغاء عروبة» المكان ثبتت مكانة

الفلسطينيين في اسرائيل كمواطنين غير متساوين:

«الالتزام الايديولوجي بالصهيونية واهدافها، والتوجه العملي السياسي الذي ترتب عليه، يعتبران من العوامل المركزية التي بلورت الجهاز المؤسساتي في المجتمع (خاصة على الصعيد السياسي) وحددت مكانة الفلسطينيين (المواطنين في الدولة) في المبنى الاجتماعي، سواء كان ذلك من ناحية سياسية او اقتصادية..واذا غضضنا النظر عن الفروق بين سموحة وبيليد من المهم التشديد هنا على الاساس التحليلي المشترك بينهما: كلاهما يعتبر الالتزام الايديولوجي للمجتمع اليهودي بالاسس الصهيونية العامل المركزي الذي يشرح مكانة الفلسطينيين في المجتمع الاسرائيلي (רוזנהק, ١٩٩٥, ١٧٨).

كذلك فقد ادى الطابع والهوية الصهيونية- اليهودية للدولة الى انخفاض مكانة المنظمات والاحزاب العربية في السياسة الاسرائيلية مقارنة بتلك التي تمثل الوسط اليهودي. الاجسام العربية، البرلمانية وغير البرلمانية، لا تحظى بالاعتراف والتعاون اللذين تحظى بهما الاجسام اليهودية من قبل الاجسام الحكومية. قطاعات كبيرة من الوسط اليهودي تعتبر المنظمات التي تمثل السكان العرب غير شرعية. وهذا يظهر، على سبيل المثال، من خلال حقيقة انه حتى اليوم لم يتم اشراك العرب في اي ائتلاف حكومي (סמוחה، ١٩٩٥, ١٧٨). حتى انه بعد انتخابات عام ١٩٩٢، وبسبب تولي حزب العمل السلطة بفضل الاحزاب العربية في الكنيست، حاول رئيس الحكومة في حينه اسحق رابين تأليف حكومة مع حزبي «تسومت» و«المفدال»، وخشي من ضم الاحزاب العربية لحكومته. ان مجرد دعم الاحزاب العربية للحكومة من الخارج ادى الى التهجم على حكومة رابين من قبل قطاعات كبيرة من اليمين ونعتها بانها غير شرعية وتحظى بدعم «كارهي اسرائيل». من هنا فان اقصى ما حققته الاحزاب العربية في السياسة البرلمانية الاسرائيلية هو كبح اليمين والحؤول دون توليه السلطة. الاحزاب العربية بعيدة جدا عن صنع القرار في السياسة الاسرائيلية. وافضل مثال على ذلك هو مداولات الميزانية، والتي تعاني خلالها قضايا وحاجات الوسط العربي من اهمال شديد. بعبارة اخرى، المواطنون العرب في اسرائيل خاضعون من حيث المبنى للتراتبية العرقية التي تسلبهم امكانية المشاركة في تحديد وصياغة القرارات المركزية في حياة الدولة والمجتمع (Smooha 1990,42, דלד, ١٩٩٣, ٣١).

العلاقات بين العرب واليهود هي في الواقع اكثر تعقيدا اذا اخذنا بالحسبان ان عدد المؤسسات المشتركة للعرب واليهود والتي تعمل في المجتمع المدني لموازنة الحصرية اليهودية في الدولة، محدود جدا. بعبارة اخرى، ان عدد المنظمات المجتمعية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية التي تضم نشاطا مشتركا للعرب واليهود بالغ الضآلة. فقد تطور في اسرائيل مجتمعان مدنيان مختلفان ومنفصلان بحيث ان

المجال مفتوح لواحد منهما فقط لتسخير قوة الدولة من اجل رعاية المصالح الجماعية التي تمثله (בשארה، ١٩٩٥).

هذا التوصيف للواقع الاسرائيلي مقبول اليوم على قسم كبير من الباحثين، ورغم هذا الاتفاق الكبير الا ان الخلافات ما زالت قائمة بخصوص الطابع الموجود في المجتمع الاسرائيلي، وترتبط بالخلاف الايديولوجي على الطابع المنشود للدولة. وقد تم التشديد مجددا على هذا الخلاف عندما عرّفت القوانين الاساسية التي سنت عام ١٩٩٢، لاول مرة في وثيقة دستورية، الدولة كدولة «يهودية وديمقراطية». الخلاف بالنسبة للتوتر بين اليهودية والديمقراطية قائم سواء كان ذلك في الصدع العربي-اليهودي او في الصدع اليهودي الداخلي بين المتدينين والعلمانيين، وسنتناول هنا الخلاف في هذا الشأن بالنسبة للتصدع الاول.

كما اسلفنا، هناك من يعتقد ان الاساسين متساويان وانه ليس بينهما اي توتر حقيقي. ويبدو ان هذا الموقف مقبول على اوساط كبيرة من النخب السياسية اليهودية في اسرائيل. هناك خلاف بين من يعتقدون بان التوترات حقيقية حول بعض المسائل المرتبطة ببعضها البعض: اولا، هل باستطاعة اسرائيل مبدئيا ان تكون دولة يهودية وديمقراطية في آن معا؟ هل السمات اليهودية لا تنفي مبدئيا طابعها الديمقراطي؟ السؤال الثاني هو هل واقع نظام الحكم في اسرائيل يبرر اعتبار اسرائيل دولة ديمقراطية. اما المسألة الثالثة فهي ما اذا كانت الاجابات على هذين السؤالين مرتبطة بالضرورة بالاجابة عن السؤال الايديولوجي حول الترتيبات اللائقة والعادلة في اسرائيل.

الرد بالايجاب على السؤال الاول تقدمه، اضافة الى سموحة واخرين كثيرين، روت جبيزون والتي ترفض الادعاء بان يهودية الدولة تتناقض على الصعيد المبدئي مع ديمقراطيتها. جبيزون توافق سموحة، على ان تعريف الدولة كدولة الشعب اليهودي، وليس بالضرورة كدولة مواطنيها العرب الذين يعيشون فيها، تثقل كاهل المتطلبات الاساسية لنظام الحكم الديمقراطي، وبادئ ذي بدء متطلب المساواة المدنية بدون التمييز على اساس الديانة او القومية. اذا كانت الدولة تابعة لمجموعة عرقية واحدة (المجموعة اليهودية)، تدعمها وتعززها، ضد المجموعة العرقية الاخرى (العربية)، فان هذا، بناء على جبيزون، يجعل المواطنين العرب مواطنين من الدرجة الثانية في دولة ليست دولتهم تماما (גבי'זו, ١٩٩٥). لهذا لا يمكن تحقيق المساواة التامة بين مختلف مواطني الدولة. التعريف العرقي للانتماء في اسرائيل يؤدي الى عدم الفصل بين اليهودية والمواطنة، لهذا لم يتطور حتى اليوم في اسرائيل «شعب اسرائيلي» او «امة اسرائيلية» داخل منطقة نفوذ غير مرتبطة باليهودية (راجعوا ايضا בשארה، ١٩٩٦؛ בשארה، ١٩٩٣). اضافة الى ذلك فان حقيقة وجود مركبات

قوية للعلاقة الحكومية (الرسمية) بين الدين والدولة، والحضور القوي للرموز الدينية اليهودية في اسرائيل تصعّب، بناء على جبيزون، تطوير هوية مواطنة مشتركة للعرب واليهود في اسرائيل (גביזון، ١٩٩٨ راجعوا ايضا אבנירי، ١٩٩٨ ؛ פורת، ١٩٩٨). بناء على هذه المواقف فانه يمكن لاسرائيل الحفاظ على الرباط الخاص بالشعب اليهودي والبقاء ديمقراطية، شرط تمتين الاسس الديمقراطية والمساوية تجاه العرب مواطني الدولة.

السؤال الثاني هو هل الواقع المعقد الذي يقوم على اساس السيطرة اليهودية المطلقة على مجالات عملية ورمزية عديدة ينفي عمليا الطابع الديمقراطي لاسرائيل؟ ويجيب سموحة بالنفي عن هذا السؤال. ويشدد على ان المركبات الديمقراطية متينة في المجتمع الاسرائيلي، مثل الحق التام في التصويت والترشيح وحرية اقامة الروابط والاتحادات، والقدر الكبير من حرية التعبير وحرية الانتظام من اجل التغيير بالطرق السلمية. يعترف سموحة بالمحدوديات الصعبة للواقع في اسرائيل فيما يتعلق بمكانة العرب، لكنه يعتقد ان الوضع الحالي يتيح ادخال التحسينات البطيئة لكن المستمرة على وضعهم، وانه - لهذه الاسباب- يعتبر الوضع الراهن ثابتا بقدر كبير. وهذا هو سبب اقتراحه الاعتراف بـ«الديمقراطية العرقية» كنموذج ثابت يواجه من خلاله نظام الحكم الديمقراطي التضاربات القومية. سموحة لا يتخذ اي موقف معياري واضح بالنسبة للتساؤل هل هناك ما يبرر ترتيب الديمقراطية العرقية التي يتحدث عنها. لكنه لا ينتقد الوضع الراهن مبدئيا، ويشير الى انه من المعقول ومن الجدير الاستمرار في تعزيز مساواة المواطنين العرب في اسرائيل، وان العرب مواطني الدولة انفسهم، معظمهم بالاحرى، يقدرون مواطنتهم في اسرائيل ويستعملونها بشكل عقلاني لتحسين وضعهم.

وقد تعرض نموذج «الديمقراطية العرقية» الذي طرحه سموحة للنقد الشديد في الاونة الاخيرة من قبل باحثين عرب ويهود على حد سواء. يوآب بيليد يوافق انه بموجب السمات المقبولة يجدر اعتبار نظام الحكم القائم في اسرائيل ديمقراطيا. ومع ذلك فانه يرى ان دولة اسرائيل الحالية هي دولة قومية تسيطر عليها مجموعة واحدة، وهذا ينفي اعتبارها دولة ديمقراطية تعطي مواطنة متساوية وتامة لجميع مواطنيها. ويعتقد بيليد ان في اسرائيل نوعين من المواطنة: المواطنة «اللبيرالية» للعرب والمواطنة «الجمهورية» لليهود.

المواطنة الليبرالية تحافظ على الحقوق الفردية المحددة للعرب، لكنها لا تتيح لهم المشاركة في تحديد «الصالح المشترك» في المجتمع الاسرائيلي. اما لدى اليهود فهناك المركب «العرقي-الجمهوري»، والذي يربط المواطنة بدور اسرائيل في بعث الشعب اليهودي. بموجب بيليد فان سيادة هذا المركب في اسرائيل تؤدي الى اقصاء العرب

مواطني اسرائيل عن المجموعة السياسية الاسرائيلية وتحويلهم الى مواطنين من الدرجة الثانية.

للخلاصة، اقترح تحديد المركب السائد في الثقافة السياسية الاسرائيلية. على انه «عرقي جمهوري». الانتماء العرقي-اليهودي يعتبر شرطا ضرورياً للانخراط في المجموعة السياسية الجمهورية، بحيث يعتبر مدى الاسهام في الخلاص القومي-اليهودي مقياسا «للفضيلة» المدنية لدى الفرد. هذه النظرة تقصي العرب بالضرورة وتمنعهم من الانتساب الى المجموعة السياسية، فبما انهم ليسوا يهودا ليس بامكانهم المشاركة في المشروع الصهيوني. زيادة على ذلك فان ابعادهم المسبق عن الحلبة السياسية الجمهورية لا يعني النفي التام لمواطنة الفلسطينيين في اسرائيل. المركب الجمهوري الموجود في الدمج العرقي-الجمهوري هو ديمقراطي، لكنه لا يستطيع، كما تقدم، شرعنة وجود مجموعة ثابتة بدون حقوق داخل حدود الدولة... لكن يمكن للديمقراطية الجمهورية، على عكس الديمقراطية الليبرالية، ان تتماشى مع وجود مواطنين اصحاب مكانة مواطنة هامشية شبه ليبرالية الى جانب المجموعة السياسية المركزية (Ibid، ١٩٩٣، ٢٦).

الاستنتاج المعياري الذي يتوصل اليه بيليد هو انه من اجل المساواة المدنية التامة، والتي تمنح مواطنة «جمهورية» للمواطنين العرب في اسرائيل ايضا، يجدر التخلي على الاقل عن بعض الفروق البديهية القائمة اليوم بين العرب واليهود في اسرائيل.

اما اسعد غانم فانه يخطو خطوة نقدية اضافية، حيث يدعي ان المشكلة الاساسية في نموذج سموحة، وبقدر معين في تحليل بيليد، كامنة في الفرضية بان اسرائيل في الاساس ورغم التوترات العديدة فيها، هي دولة ديمقراطية. بحسب رأيه فان اسرائيل تعتبر من حيث التفضيل العرقي دولة عرقية غير ديمقراطية تعطي فوقية مطلقة لمجموعة عرقية واحدة تسيطر على الدولة وتدير شئونها على حساب اقصاء الاقلية العربية تقريبا من كافة مراكز القوة السياسية والاجتماعية الهامة في الدولة (Ghanem 1998).في مقالة اخرى ينتقد اسعد غانم ونديم روحانا واورن يفتاحئيل نموذج «الديمقراطية العرقية» الذي اقترحه سموحة ويدعون انه لا يمكن تعريف نظام الحكم على مستوى البنية الاساسية في اسرائيل كديمقراطية، وحسب رأيهم فانه:

Israel breaches several of the fundamental principles of democracy... chiefly equal and inclusive citizenship, minority rights and consent and the demarcation of clear boundaries of sovereignty. The Israeli state still advances an undemocratic process of Judaization facilitated by the structural hierarchy between Jews and Palestinian-Arabs, but also by

the fuzziness of its geographical and political boundaries Can a democracy be a credible classification of a regime suffering from these problems? And further: can a state which facilitates an on-going process of ethnocentric colonisation and domination be considered an archetype of ethnic democracy? Can it form a model for the management of ethnic conflicts in other states as suggested by Smooha? (Ghanem et. al. forthcoming).

بموجب هذا التوجه، ورغم حقيقة ان الصراع والتوتر العرقي والقومي قائمان حاليا في غالبية دول العالم، فان العلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل تضم عدة مركبات فريدة، تقوض دعائم الفرضية المقبولة بان شكل نظام الحكم في اسرائيل هو ديمقراطي.
بناء عليه يخلص الباحث الجغرافي اورن يفتاحئيل الى نتيجة مفادها ان افضل تعريف لنظام الحكم السياسي في اسرائيل هو «الاثنوقراطية». في «الاثنوقراطية» على العكس من الديمقراطية ليس «الديموس» هو ما ينظم حياة الديمقراطية انما «الاثنوس» اي الاصل المشترك. ويتميز هذا النظام، بناء على يفتاحئيل، باربع سمات مركزية:

Despite several democratic features ethnicity not territorial citizenship is the main logic behind resource allocation; State borders and political boundaries are fuzzy there is no identifiable demos mainly due to the role of ethnic diasporas inside the polity and the inferior position of ethnic minorities; A dominant charter ethnic group appropriates the state apparatus and determines most public policies; and significant (though partial) civil and political rights are extended to minority members distinguish ethnocracies from Herrenvolk or authoritarian regimes (Yiftachel 1998 11).

يعتقد سموحة، بالمقابل، ان المميزات الديمقراطية في اسرائيل واضحة بقدر كبير ومتينة لدرجة انه ليس بمقدور المشكلات العويصة التي اشار اليها موجهو الانتقاد لنموذجه نفي انتماء اسرائيل الى الاسرة الديمقراطية. ويشير ايضا الى انه من الاستطلاعات المتكررة يظهر ان هناك قدرا كبيرا من «الاسرلة» لدى العرب مواطني الدولة، وان قطاعات كبيرة من الوسط العربي معنية بالمساواة في الحقوق المدنية والاقتصادية الاجتماعية في اسرائيل كما هي، مع انها كانت تفضل - مبدئيا وكمثال اعلى- عدم العيش في دولة تعرّف نفسها كدولة الشعب اليهودي.

من الواضح ان شدة الخلاف لا تتعلق فقط بمسألة توصيف اسرائيل كدولة ديمقراطية. لا شك ان «الديمقراطية» تحمل دلالات ايجابية وليست مجرد معلَم في خارطة تصنيف حيادية. بناء عليه فان منتقدي سموحة يدعون بان نموذجه يضفي عقلانية ويعطي شرعية قيمية-معيارية لواقع قائم مبني على التمييز، وبذلك فانه يساعد على ترسيخه.(בשארה، ١٩٩٥, ٣١٤). بناء على هذا الادعاء فان نموذج سموحة، الذي يعترف باسرائيل وبالديمقراطية، يهمل ضرورة تسخير المبادئ الديمقراطية كاداة لنقد الواقع في اسرائيل وكحافز لتغييره (בשארה، ١٩٩٦, ٣١٦).

من المهم ايضاح حقيقة ان الجدال المركزي في هذا السياق يدور حول الوضع المنشود. سموحة، بالمقابل، يحاول العمل في اطار علمي-توصيفي، لا ينطوي بحد ذاته على اتخاذ موقف في مسألة المرغوب. اما بعض منتقديه فيدّعون ان هذا التمييز مستحيل. ومن جهة اخرى، لا شك انه يجب ان تستند الجدالات الايديولوجية على اطار مفاهيمي وتوصيفي متفق عليهما. ومن غير الواضح هل يسهم النقاش حول مسألة اعتبار دولة اسرائيل ديمقراطية، مبدئيا او عمليا بقدر كبير في فهم الخلافات العميقة بين العرب واليهود في اسرائيل. لنفترض جدلا ان هناك اتفاق بين الاكثرية والاقلية يرسخ بما يشبه الدستور حق العودة، او حق المستوطنين الانتخاب في اسرائيل، او مسألة كون اسرائيل دولة يهودية (الى جانب الدولة الفلسطينية كما جاء في قرار هيئة الامم المتحدة) هل هذا سيقنع موجهي الانتقاد لسموحة بان اسرائيل هي دولة ديمقراطية؟ وهل سيحول بينهم وبين الطعن في شرعية هذه الترتيبات؟

٤

انماط التمييز السلبي

بغض النظر عن الجدال حول طابع الدولة، الا ان هناك اجماعا معينا على حقيقة ان تعريف دولة اسرائيل كدولة الشعب اليهودي، والابعاد المؤسساتية والعملية لمفهوم الدولة هذا، تؤدي الى ظهور فروق منهجية في التعامل الحكومي والجماهيري، اضافة الى الفروق في تعامل الافراد مع اليهود مقابل التعامل مع العرب في اسرائيل. احيانا يدور جدال داخل الجمهور اليهودي فيما اذا كان هذا التعامل المختلف يعبر عن تمييز سلبي مرفوض ام انه مجرد اسقاط شرعي لطابع الدولة اليهودي. لكن هناك اجماع حول جزء كبير من هذه المعاملة واعتبارها تمييزا سلبيا. يجدر بنا هنا ان نفرّق بين عدة اشكال للتعامل المختلف او التمييز السلبي:

١. **التمييز الجلي** والذي يتم بموجب القانون، كما هو الحال في قانون العودة (adalah 1998 11-15; Kretzmer 1990 89-98).وقد ثار جدال كبير حول قانون العودة حيث طرح السؤال: هل يعتبر هذا القانون تمييزا سلبيا مرفوضا ام انه تعبير شرعي عن الرغبة في اتاحة الفرصة امام اليهود للانضمام الى دولتهم القومية؟ هناك قوانين عديدة اخرى، مثل قانون المؤسسات القومية اليهودية وبنود الاهداف في قانون التعليم الحكومي وقانون سلطة الاذاعة، والتي تعطي المصالح اليهودية افضلية واضحة وصريحة. يجدر الذكر ان هذا النوع من التعامل المختلف، والذي يتجلى بشكل صريح في قوانين الدولة، غير شائع.

٢. **التمييز السلبي الخفي**، عندما لا يكون التعامل المختلف الاساسي قائما على اساس القوانين، ولا يتجلى صراحة في نص القانون (او التشريع الفرعي). يمكن ملاحظة هذا التمييز السلبي في هذه الحالات من خلال النتائج. احيانا يتم العمل به إثر تطبيق تمييزي لمقاييس تبدو، ظاهريا، حيادية ولا تميز على اساس الانتماء الديني او القومي. ابرز مثال على ذلك هو استغلال الخدمة العسكرية لاعطاء مكافآت للقومية المفضلة. المكافآت المقدمة لمن خدموا في الجيش تصور على انها عامة وحيادية لجميع المواطنين الذين يخدمون في الجيش بغض النظر عن قوميتهم. ومن جهة اخرى من المعروف ان معظم العرب لا يخدمون في الجيش بموجب قرار من الحكومة نفسها. فاشتراط الحصول على المكافآت باداء الخدمة القومية يقصي الاكثرية العربية عن دائرة المستفيدين منها. وتزداد حدة الشعور بالتمييز السلبي عندما نلاحظ ان هذه المكافآت وجدت طريقها لليهود الذين لم يخدموا في الجيش (مثل المتشددين دينيا). هذا بالرغم من التعديل الذي طرأ على هذه المسألة، وابطال العلاقة بين مخصصات

التأمين الوطني والخدمة العسكرية، فلا تزال هذه الخدمة العسكرية تستعمل كأداة للتمييز سلبا ضد المواطنين العرب في كافة المجالات الحياتية مثل السكن، التعليم والعمل. من هنا مثلا فان العديد من اصحاب العمل يضعون الخدمة العسكرية كشرط اساسي للتقدم للعمل، رغم انه ليست هناك اية علاقة حقيقية بين اداء هذه الخدمة وبين القدرة على اداء العمل (סמוחה، ١٩٩٦، ٢٩١-٢٩٢). مثال آخر على التمييز الخفي هو تعريف بعض المناطق في الدولة كمناطق ذات افضلية قومية. هذا التعريف يتيح للدولة دعم بلدات ومناطق معينة بشتى الطرق، بدءا بالتخفيضات الضريبية وانتهاء بمنح ميزانيات خاصة للتطوير. على الرغم من ان هذه السياسة يمكن ان تبدو عامة، الا انها طبقت على ارض الواقع بشكل ادى الى التمييز سلبا ضد المواطنين العرب في كافة المجالات الحياتية تقريبا. وقد لخص هذا الامر اسحق رايتر بالعبارات التالية:

> شمُلت ضمن الاهداف القومية لاسرائيل مشاريع الاستيطان الزراعي والاستيطان بوجه عام، والتي تلقت المساعدات المالية السخية من العالم اليهودي، وايضا من ميزانيات الدولة، والتي موّل قسم منها من جيوب دافعي الضرائب العرب. ضمن التفضيلات القومية شُملت في فترات مختلفة بلدات يهودية تقع في اطراف الدولة وعلى خطوط التماس، مدن التطوير اليهودية، بلدات نقاط المراقبة اليهودية (المناطر) في الجليل، البلدات في مناطق الافضلية القومية، المستوطنات في الضفة والقطاع ومشروع ترميم الاحياء والذي طبق اساسا في الاحياء المدنية اليهودية. خزينة الدولة تمول قسما كبيرا من هذه الاستثمارات، لكن عادة لم يستفد المواطنين العرب بشكل مباشر من اعمال التطوير والترميم الانفة. زيادة على ذلك، فان قسما من اعمال تطوير البلدات اليهودية جاء على حساب المواطنين العرب، إثر مصادرة الاراضي التي كانت بحوزتهم (רוייטר، ١٩٩٥، ٤٩).

في هذا السياق تجدر الاشارة الى التمييز السلبي الذي يتجلى ايضا في السياسات المختلفة التي تتبعها المؤسسات والاجسام الحكومية تجاه العرب واليهود. مثلا: على الرغم من ان القانون في اسرائيل يضمن المساواة الرسمية بين جميع المواطنين في الدولة الا ان توزيع المصادر العامة بين العرب واليهود لا يزال، حتى يومنا هذا، بعيدا كل البعد عن المساواة التامة (٥). اضافة الى ذلك، هناك نوع من التمييز السلبي والذي يتبناه ممثلو البيروقراطية او المؤسسات الحكومية ضد المواطنين العرب على المستوى الفردي والمستوى اليومي، لكن يصعب اقتفاء اثره ومراقبته.

٣. **التمييز في فرض القانون**: مرة اخرى امامنا بعض القوانين والتي تبدو ظاهريا حيادية ومتساوية، لكن عند فحص فرضها نكتشف الفروق الهامة بين الوسطين. من

هنا، على سبيل المثال، فان المواطنين العرب المتهمين بمخالفات امنية يقدمون للمحاكمة في المحاكم العسكرية. اما المواطنون اليهود المتهمون بنفس النوع من المخالفات فتتم محاكمتهم في المحاكم المدنية، كما حدث مع «التنظيم السري اليهودي». تشير الابحاث الى ان هناك فروقا بارزة في سياسة العقاب المتبعة ضد العرب واليهود بالنسبة لنفس النوع من المخالفات. اضافة الى ذلك هناك فروق واضحة في مجالات «حساسة» مثل حرية التعبير في القضايا السياسية فيما يتعلق بفرض القانون على الوسطين.

رد فعل المواطنين العرب على هذا الامر هو المطالبة بالغاء جميع الانظمة، القوانين والاعراف والعادات التي تمس بحقوق المواطنة وحقهم في المساواة. كما يطالبون بالمساواة في توزيع المصادر ومخصصات التعليم والتطوير، الاعتراف بمكانتهم كأقلية قومية لها مؤسساتها الخاصة، ودمجهم في كافة مراكز القوة السياسية في اسرائيل، بما في ذلك الاعتراف بهم كشركاء شرعيين في الائتلافات الحكومية. لدى قسم كبير من الجمهور اليهودي في اسرائيل هناك استعداد للاستجابة لبعض هذه المطالب، على الاقل على مستوى الضريبة الكلامية. لكن اخراج هذه المطالب الى حيز التنفيذ لا يتم بالسرعة اللازمة بسبب عدم قدرة الجمهور العربي ومؤيديه في الوسط اليهودي على تمرير القرارات اللازمة في الجهاز السياسي. كما ان هناك خلافا حول مطالب اخرى، فهناك- على سبيل المثال- من يرى انه لا يمكن تحقيق المساواة التامة في الحقوق بدون تحقيق المساواة التامة في الواجبات، وانه طالما لا يخدم العرب في الجيش ليس هناك اي تبرير لمنحهم المساواة التامة. سنناقش هذا الادعاء الاساسي لاحقا. البعض الاخر يرى ان طابع الدولة الخاص يبرر على الاقل بعض الفروق في التعامل مع اليهود وغير اليهود في اسرائيل. كما تقدم، فان هذا الامر لا يزال مثار خلاف شديد في صفوف الجمهور اليهودي في اسرائيل.

٥

مصادرة الاراضي و"تهويدها"

الموضوع المركزي والذي تتجلى فيه بشكل قاطع هوية وطابع الدولة هو قضية الارض. وهو ايضا المسألة التي يعتبرها العرب في اسرائيل الوجه الابرز لنهبهم وضعفهم. يمكن قطعا اعتبار الصراع على الارض منذ قيام الدولة، وايضا قبل ذلك، العامل الذي مهد لتكون الصدع العربي اليهودي في اسرائيل (יפתחאל، ١٩٩٣) من وجهة نظر الفلسطينيين في اسرائيل، فان مصادرة الاراضي التي كانت بحوزتهم وانتقالها للملكية يهودية، بشكل واسع النطاق، تعتبر حتى يومنا هذا «جرحا مفتوحا». وذلك راجع لحقيقة ان الارض بالنسبة للفلاحين العرب بوجه خاص والمواطنين العرب عموما الارض ليست مجرد مصدر للتطور انما ايضا ملكا يحمل دلالة رمزية عميقة.

من وجهة نظر الحركة الصهيونية فان «خلاص الارض» كان ولا يزال مهمة قومية، وجزءا لا يتجزأ من تكوين الاساس المكاني والديمغرافي لدولة القومية اليهودية. فقد كان هدف الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة نقل اكبر كمية ممكنة من الاراضي للملكية اليهودية، الخاصة والعامة. وقد تعزز هذا التوجه بشكل واضح بعد قيام الدولة. حيث اتاح قيام الدولة امتلاك الاراضي من خلال التدابير الحكومية العامة وعدم الاقتصار على الوسائل الفردية. ومن ضمن هذه التدابير الحكومية سنت الدولة القوانين والانظمة مثل قانون املاك الغائبين الذي سن عام ١٩٥٠ وقانون امتلاك الاراضي من العام ١٩٥٣، واللذان مكّناها من نقل ملكية الاراضي العربية بشكل منهجي ومتواصل الى مؤسسات ومنظمات يهودية. زيادة على ذلك، فبموجب القانون الاساسي: اراضي اسرائيل من العام ١٩٧٠ نقلت ملكية غالبية الاراضي في اسرائيل الى الدولة، وهي المسيطرة حاليا على اكثر من ٩٠٪ من اراضي الدولة بواسطة ادارة اراضي اسرائيل. تضم الاجسام التي تدير ادارة اراضي اسرائيل ممثلين عن المؤسسات القومية اليهودية مثل الكيرين كييمت لاسرائيل والوكالة اليهودية، لكنها لا تضم اي تمثيل للمواطنين العرب في اسرائيل.

مساحات الاراضي العربية التي صودرت منذ قيام الدولة غير محددة تماما. هناك تخمينات مختلفة تتحدث عن نسبة ما بين ٦٠٪-٧٠٪ من الاراضي التي كانت بحوزة العرب في ذلك الوقت (אלחאג' ורוזנפלד، ١٩٩٠، ٢٤). يدعي رجا خالدي انه في العام ١٩٤٧ كان اليهود يملكون حوالي ٢,١ مليون دونم من الاراضي الزراعية. في الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٩-١٩٦٠ وبعد عمليات مصادرة الاراضي العربية واسعة النطاق،

ارتفع هذا العدد واصبح ٣,٣ مليون دونم. بعبارة اخرى، خلال حوالي ١٣ سنة زادت مساحة اراضي الدولة التي يملكها اليهود بثلاثة اضعاف (Khalidi, 1988, 66)، كذلك ومع مرور الوقت صودرت غالبية الاراضي في منطقة المثلث الصغير، اضافة الى اراضي الوقف الاسلامي، اراضي اللاجئين الفلسطينيين، ومساحات كبيرة من الاراضي التابعة للبدو في النقب. قال ذات مرة موشي ديان وزير الدفاع السابق منوّها الى نطاق عمليات مصادرة الاراضي العربية وتحويلها الى القرى التعاونية، الكيبوتسات واليهود عامة: «ليست هناك بلدة (يهودية) واحدة في اسرائيل غير قائمة على انقاض بلدة عربية سابقة» (مقتبس في Quigley 1990 110). نتيجة لسياسة المصادرة اصبح المواطنون العرب اليوم، والذين يشكلون ١٩٪ من مجموع السكان في اسرائيل يملكون ٣٪ فقط من الاراضي في الدولة مقابل نسبة ٩٣٪ التي تملكها الدولة (Yiftachel 1998,9).

بعبارة اخرى، منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا نلاحظ ان عملية نقل الاراضي في اسرائيل «احادية الاتجاه» على حد تعبير اورن يفتاحئيل (Rosenfeld, 1978 390-391; Yiftachel 1998 9).لذلك ليس بمقدور الاقلية العربية «لمس» معظم اراضي الدولة، رغم انها كانت في الماضي تملك مساحات شاسعة من هذه الاراضي او كانت واقعة تحت تصرفها قبل قيام الدولة.

عمليات مصادرة الاراضي العربية واسعة النطاق، هدم القرى العربية وحظر اعادة اللاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم، حتى اولئك الذين انتقلوا من قرية لاخرى داخل حدود الدولة («لاجئو الداخل») شكلت جزءا من مشروع بناء الدولة اليهودية والذي كان هدفه الاساسي «تهويد المكان» ومحو عروبته. او بكلمات هنري روزنفيلد:

> اهم هدف لهذه السياسة يبدو لنا وكأنه موجه لتضييق قاعدة المطالب القومية العربية وتدعيم المطالب اليهودية الحصرية. بعبارة اخرى، سياسة مصادرة الاراضي من العرب، والتي نفذتها الحكومة على نطاق واسع ومتواصل منذ قيامها، تعتبر من ناحية تعبيرا عن تضخيم ذات الدولة والروح القومية اليهودية (والتي تتجلى من خلال تفضيل تطوير وزيادة املاك الامة وما شابه)، وفي الوقت نفسه تهدف الى «محو عروبة المكان» (مقتبس لدى בנזימן ומנצור، ١٩٩٢، ١٥٩) .

على ضوء هذا الواقع ليس من المستبعد ان تكون اهم واشد المصادمات قد جرت حتى الان بين المواطنين العرب والدولة على خلفية قضية الارض. وقد حدثت احدى هذه المواجهات في ٣٠ آذار عام ١٩٧٦، والذي سمي من وقتها «يوم الارض». فعلى الرغم من احتجاجات السكان العرب قررت حكومة رابين في ١٩٧٦/٣/١١ مصادرة اراض تابعة للعرب في الجليل الغربي في المنطقة التي كانت تسمى «المنطقة ٩». فكان رد فعل

المواطنين العرب الاعلان عن الاضراب العام، والذي تطور لاحقا وتحول الى مصادمات عنيفة بين الجنود ورجال الشرطة وبين المتظاهرين العرب. لم تتوقع الحكومة هذا الرد من المواطنين العرب ولم تتوقع بان يكون واسع النطاق بهذا الشكل. وقد اسفرت المصادمات التي وقعت في يوم الارض عن سقوط ستة قتلى من المواطنين العرب، اضافة الى عشرات الجرحى ومئات المعتقلين (בנזימן ומנצור، ١٩٩٢، ١٦٩).

ونظرا للثمن الباهظ الذي دفعه المواطنون العرب وبعد الاسطورة التي حيكت حول بطولات الرجال، النساء والاطفال العرب الذين خرجوا الى الشوارع دفاعا عن اراضيهم امام الدبابات والجيش المسلح، اكتسب هذا اليوم دلالة قومية ورمزية عميقة لدى الاقلية العربية في اسرائيل. وقد لخص عزمي بشارة دلالة واهمية هذا اليوم بقوله:

> النسيج الاجتماعي- السياسي الجديد الذي نشأ على اثر هذه العملية ادى الى نشوب اول مواجهة جرت مع السلطات، في يوم الارض في ٣٠ اذار ١٩٧٦. فقد دخلت المنظمات الشعبية في الصراع الذي زاوج بين عنصرين من عناصر الصراع مع السلطات الاسرائيلية، عنصر المواطنة والعنصر القومي. قضية الارض من هذه الناحية تعتبر قضية تقليدية تزاوج بين العنصرين بشكل موضوعي، حتى في حال عدم وجود اي تجربة واعية بوجود هذه المزاوجة (בשארה، ١٩٩٣، ٢١٣).

يعتبر يوم الارض عادةً نقطة تحول في العلاقات بين العرب واليهود والدولة. كذلك فانه يعتبر بداية تبلور هوية جماعية عربية - فلسطينية في اسرائيل، دارت حول الصراع على الارض.

في ٣٠ اذار ١٩٩٨ احيى المواطنون العرب الذكرى الثانية والعشرين ليوم الارض من خلال الاعلان عن الاضراب العام، والقيام بمختلف المسيرات في كافة انحاء البلاد وزيارة القرى التي هدمت عام ١٩٤٨. على الرغم من ان يوم الارض فَقَدَ في السنوات الاخيرة من اهميته السياسية والقومية الا انه حمل دلالة خاصة في اذار ١٩٩٨ وذلك على ضوء عدة عوامل اساسية: ١) تقوية وتبلور «التجمع الوطني الديمقراطي» والذي يعتبر اليوم قوة مركزية تعمل على احياء يوم الارض بوصفه رمزا للوحدة القومية والنضال ضد سياسة الحكومة بوجه عام ومصادرة الاراضي العربية بوجه خاص، ٢) الاشاعات التي اذيعت حول وجود خطة لتحويل حوالي مئة الف دونم من اراضي الدولة في النقب الى الوكالة اليهودية. هذه التقولات اثارت حفيظة العرب وغضب الكثيرين، لانها اعتبرت محاولة لاضفاء صبغة رسمية وقانونية تدعيما للقرار الذي يميز سلبا بين العرب واليهود فيما يتعلق بتوزيع الاراضي وتخصيصها في اسرائيل. تصريحات بعض موظفي الدولة والوزراء حول «الحفاظ» على اراضي الدولة وحمايتها من «سيطرة» العرب عليها، خاصة في النقب، زادت لدى قطاعات كبيرة من الجمهور العربي الشعور انه على الرغم من مرور ٥٠ عاما على قيام الدولة

الا انهم لا يزالون يعتبرون اعداء الدولة وليسوا مواطنين فيها، وان الجهود الصهيونية القومية مستمرة لاقصائهم عن اراضيهم.

في السنوات الاخيرة نلاحظ انخفاض وتيرة ونطاق مصادرة الاراضي العربية وذلك راجع لسببين: الاول، احتجاج المواطنين العرب المتزايد ضد هذه العملية، والثاني عدم بقاء الكثير من الاراضي في حوزة العرب والتي يمكن مصادرتها (סמוחה، ١٩٩٦، ٢٩١). زيادة على ذلك، فقد اظهرت العديد من الدراسات ان استراتيجيات التوسع اليهودي ومحاولة السيطرة على اراضي الدولة لا تزال مستمرة الى يومنا هذا ولكن بشكل اكثر احكاما وخفاء. وقد صاغ اورن يفتاحئيل هذا الامر على النحو التالي: تدل الدراسات على ان توقف عمليات مصادرة الاراضي الواسعة النطاق لا يشير بالضرورة الى توقف الجهود اليهودية عن توسيع وتعميق السيطرة على اراضي الدولة. ذلك ان السياسة العامة بهذا الخصوص اصبحت اكثر احكاما، واخذت تشمل استراتيجيات استيطان جديدة، اشكالا مختلفة من فلاحة الارض وتحريثها، انشاء مجالس اقليمية «يهودية» في اطراف الدولة وفرض قيود على البناء والتطوير في القرى العربية (יפתחאל، ١٩٩٣، ١٢).

في الجليل الذي شهد احداث يوم الارض لا تزال سياسة نقل الاراضي من الملكية العربية الى اليهودية مستمرة بمختلف الوسائل، مثل تقليص المساحات التابعة للخرائط الهيكلية في البلدات العربية والاعلان عن مناطق معينة كـ«مناطق قومية» او محميات طبيعية من جهة، وزيادة المساحات الداخلة في الخارطة الهيكيلية للمجلس الاقليمي «مسجاف» من جهة اخرى. حيث اقيم هذا المجلس بغالبيته على اراض عربية صودرت من سكان القرى العربية: سخنين، عرابة، كوكب ابو الهيجا وغيرها. ويضم ٢٨ بلدة مراقبة (منطرة) يعيش فيها حوالي ٨,٠٠٠ نسمة تستغل ١٨٣,٠٠٠ دونم. وبالمقابل فان ١٠٠,٠٠٠ من السكان العرب الذين يعيشون في القرى المجاورة لا يستغلون عمليا الا على ٥٠,٠٠٠ دونم (كل العرب، ١٩٩٨/٣/٢٧، ملحق النصف الاخر، ص٦). اما في الوسط البدوي فالوضع اسوأ بكثير. د. عامر الهزيل، رئيس لجنة التوجيه والتخطيط في المجلس الاقليمي للقرى غير المعترفة في النقب، يقول ان هناك خطة جديدة وضعتها «ادارة تطوير البدو في النقب» التي انشأتها الحكومة، وتهدف الى تركيز سكان القرى غير المعترفة في النقب في البلدات السبع القائمة. هذه الخطة، حسب رأيه، ستؤدي الى مصادرة ٦٧٣,٩٧٧ دونما واخلاء ٦,٦٨٨ عائلة من جميع القرى غير المعترفة في النقب التي تضم ٧٠,٠٠٠ نسمة. والمقصود، حسب اقوال الهزيل، هو «خطة جديدة لترحيل البدو والتي سترى النور في الوقت والاجل المناسبين»(كل العرب، ١٩٩٨/٣/٢٧، ص ٦).

اضافة الى المسألة القومية، فان للسيطرة اليهودية على الاراضي، مصادرتها ونقصها في الوسط العربي ابعادا سلبية بعيدة المدى على تطور السلطات المحلية وعلى سياسة التخطيط بوجه عام. لهذا، مثلا، تطورت في السبعينات غالبية البلدات العربية بدون مخططات هيكلية (חמאיסי، ١٩٩٥, ١٣٩)، حيث كان الهدف من «تجميد» المخططات الهيكلية او رفضها، بين امور اخرى، هو تسهيل تطبيق سياسة مصادرة الاراضي من البلدات العربية ونقلها الى السلطات اليهودية او للملكية الدولة (פנסטר، ١٩٩٣, ١٣). وقد ادى عدم توسيع الخرائط الهيكلية في البلدات العربية بقدر كاف، اضافة الى وتيرة الزيادة الطبيعية العالية لدى السكان العرب، الى الارتفاع الحاد في اسعار الاراضي وزيادة الاكتظاظ في السكن. وبالنسبة للسلطات المحلية فان مصادرة الاراضي التي كانت واقعة في منطقة نفوذها، ادت الى خسارتها للضرائب والرسوم التي كان بامكانها جبايتها عن هذه الاراضي. هذه التغييرات قللت من مداخيل السلطات واضرت بتخصيص مساحات للمناطق الصناعية والتطوير الاقتصادي في هذه البلدات. اما من ناحية الايدي العاملة، فان عمليات مصادرة الاراضي العربية واسعة النطاق، والتي لم تسهم في تطوير اساس اقتصادي في البلدات العربية، جعلت معظم المواطنين العرب عمالا اجيرين في المدن والبلدات اليهودية، خاصة في اعمال «الياقة الزرقاء» (Bar-El 1987; Makhoul 1982).

يلخص يفتاحئيل الدلالات بعيدة المدى لسياسة الاراضي المذكورة آنفا على الوجه التالي:

ان هذا النظام من التقسيم الوظيفي خلق وضعا اشكاليا بالنسبة للنظام الديمقراطي، والذي تملك فيه مؤسسات صهيونية غير اسرائيلية صلاحيات سلطة وسيادة داخل الدولة، خاصة على المحور الاكثر حساسية المتعلق بتهويد الدولة: السيطرة على الاراضي والاستيطان. من البديهي ان يكون هذا النسق المؤسساتي قد اقصى (ولا يزال) بشكل منهجي المواطنين العرب عن اية امكانية للتدخل او التأثير على عمليات التطوير المتسارعة في المنطقة، الاستيطان او نقل ملكية الاراضي او السيطرة عليها. بهذا الشكل فان هذا المبنى المؤسسي يحافظ على بعض سمات مبنى السلطة الاستعماري، حتى مع مرور خمسين عاما على تحقيق السيادة الاسرائيلية. (יפתחאל، ١٩٩٩).

٦

الحقوق الجماعية ومسألة الحكم الذاتي

رأينا آنفا ان احد الاسئلة المركزية المطروحة عند مناقشة العلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل يتعلق بالتعبير عن الهوية الجماعية لدى المواطنين العرب في الدولة اليهودية، خلافا لحقوقهم كافراد فيها (הר-אבן، ١٩٩٥, ٢٩). دولة اسرائيل تعزز الهوية الجماعية لليهود كيهود، وتساعدهم على الشعور بالمشاركة التامة في الدولة التي هي دولتهم. وبالمقابل فان دولة اسرائيل لا تعترف بالمواطنين العرب كاقلية قومية يحق لها نيل حقوق جماعية. صحيح انها تعترف بحق المواطنين العرب في الحفاظ على لغتهم، وتساعدهم في الحفاظ على لغتهم من خلال وجود جهاز تعليم حكومي منفصل باللغة العربية. الا ان هذا الاطار خاضع، من ناحية مضمونية، للسيادة اليهودية. وصحيح ايضا انه في مسائل الاحوال الشخصية فان جميع مواطني الدولة يتبعون شرائعهم الدينية، وهذا يتيح بعض الاستقلالية لغير اليهود. لكن عادة لا تعتبر المؤسسات الدينية مراكز مشروعة للنشاط القومي. بل وحتى في هذا المجال يتعرض المسلمون لتمييز سلبي ضدهم نسبة لليهود والمسيحيين: فالحكومة تسلبهم حق ادارة شؤون الوقف الاسلامي والحق في تعيين قضاتهم (בשארה، ١٩٩٦، ٣١٣-٣١٤). اضافة الى ذلك فان الحكومة لا تزال حتى اليوم ترفض الاعتراف بالاجسام القطرية التي تمثل الجمهور العربي مثل «لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية» و«لجنة متابعة قضايا المجتمع العربي» كممثلة شرعية ومعترَفة من قبل المواطنين العرب. هذا الموقف نابع عن سياسة الحكومات الاسرائيلية المختلفة والتي تعمل على عدم تحقيق الاستقلالية المؤسساتية للمواطنين العرب، وابقاء المؤسسات التي تعالج القضايا العربية في ايدٍ يهودية (יפתחאל، ١٩٩٣, ٢١). يستعرض سموحة الاسباب الرئيسية التي تقف وراء معارضة الاعتراف بالعرب كأقلية قومية في اسرائيل على النحو التالي:

اولا يخشى اليهود من ان الاعتراف بالحقوق القومية للعرب يعني التشكيك بصحة الادعاء بحق اليهود المطلق في البلاد. بما ان عرب اسرائيل هم جزء من مجموعة فلسطينية من سكان البلاد الاصليين شكلت حوالي ٩٥٪ من السكان في البلاد في بداية الاستيطان اليهودي عام ١٨٨١، فانهم يشعرون بانهم اصحاب البلاد الحقيقيين، لكنها سلبت منهم، وتم قمعهم من قبل مستوطنين استعماريين اجانب. ثانيا، الاعتراف بمكانة العرب في اسرائيل كاقلية قومية فلسطينية قد تعرّفهم، كما يرى العديد من اليهود، كجزء من العدو، وهذا سيؤدي الى تعزيز رباطهم بالشعب الفلسطيني المعادي ودفعهم الى اعمال التخريب في الدولة. ثالثا، تميل الاقليات القومية الى

المطالبة بالحكم الذاتي بل والانفصال عن الدولة. وهناك تخوف كبير من اعمال مقاومة، خاصة لان المناطق العربية الثلاث الاساسية في اسرائيل شُملت بغالبيتها في حدود دولة فلسطين في قرار تقسيم الامم المتحدة الذي صدر عام ١٩٤٧، لكنها احتلت وضُمت الى اسرائيل عام ١٩٤٩. ورابعا تعتبر الاقلية العربية في اسرائيل جزءا من غالبية عربية في المنطقة والتي يعتبرها اليهود تهديدا امنيا، ثقافيا وديمغرافيا (סמוחה، ١٩٩٦، ٢٩٦).

هذا الواقع خلق صعوبة في رسم صورة عن وضع العرب مواطني الدولة. في فترة سابقة تحدث العديد من الباحثين العرب واليهود عن «الانفصام في شخصية العرب في اسرائيل». هذا الخطاب كان ينطوي على فهم لضائقة العرب في اسرائيل، لكن من ناحية اخرى يدعي العديد من العرب انه لعب دورين اساسيين: ١) تبرير استمرار سياسة التمييز سلبا ضد الاقلية العربية بدعوى انه طالما هناك صراع عربي- اسرائيلي، فان للمواطنين العرب ولاء مزدوجا، وهذا يبرر ظاهريا سياسة التمييز ضدهم، و٢) التبرير المعياري الذي تبناه الكثيرون من الوسط العربي بانهم بدون هوية، بسبب الواقع المعقد - «دولتي تحارب شعبي» (מנאע، ١٩٩٥، ٨١).

بعبارة اخرى، هناك من يعتقد ان الخطاب حول «انفصام الشخصية» وطرحه كتوصيف علمي- موضوعي بل ومؤيد للعرب في اسرائيل يسهم اسهاما هاما في نفي فلسطينية الاقلية العربية في اسرائيل. وفعلا يرى احمد سعدي ان هناك علاقة متينة بين الفرضيات الاساسية للادبيات التي تتناول مسألة هوية الاقلية الفلسطينية في اسرائيل في الوسط الاكاديمي الاسرائيلي وبين الايديولوجية الصهيونية وممارساتها الواقعية تجاه هذه الاقلية. حسب رأيه فان هذا الخطاب شبه العلمي الذي نشأ بفضل التعاون ما بين المؤسسة اليهودية والوسط الاكاديمي الاسرائيلي-اليهودي يساعد على اعادة انتاج ايديولوجية السيطرة الصهيونية تجاه الاقلية العربية (רוזנהק، ١٩٩٥، ١٧٣). يبدو انه بموجب هذه الرؤية، فان العرب مواطني الدولة لا يعانون حقا من انفصام الهوية، ذلك ان هويتهم الوحيدة هي الهوية الفلسطينية، وان القضية مجرد تلاعب صهيوني. ومن جهة اخرى، يصعب تقبل فكرة ان العرب مواطني الدولة هم مواطنون اسرائيليون، يعملون في نطاق النظام الاسرائيلي لزيادة مساواتهم، وليسوا مشاركين كاملين في الجهود القومية الفلسطينية، وان هذا الامر لا يخلق بالنسبة لهم، حتى بدون النوايا الاسرائيلية الخاصة، توترا داخليا معينا بين مركبات الهوية القومية والمدنية لديهم.

على اية حال لا شك ان واقع الفلسطينيين مواطني الدولة معقد. ويرى اسعد غانم ونديم روحانا (Rouhana 1997; Rouhana and Ghanem 1998; Rouhana and

Ghanem 1998) انه يدفع الاقلية الفلسطينية في اسرائيل نحو ازمة بنيوية ثلاثية الابعاد، والتي تظهر من خلال تطورها المشوه على ثلاثة اصعدة: (١) في علاقتها مع الدولة، (٢) في علاقتها مع شعبها، الشعب الفلسطيني و(٣) على مستوى تطورها الاجتماعي السياسي الداخلي. على الصعيد الداخلي فان حقيقة ان الاقلية العربية لا تستطيع تطوير انتماء مدني هام في دولة عرقية-يهودية، بينما تحاول الدولة ومؤسساتها قمع هويتها القومية الفلسطينية، قد تؤدي الى تفكك هذه الاقلية وتفتتها لوحدات هوية غير قومية (حمائلية، طائفية وعشائرية). وقد وصف سعيد زيداني هذا الواقع بالعبارات الصائبة التالية:

«الدولة ترفض التعامل مع العرب كأقلية عرقية-قومية لها حقوق جماعية، وهي تقسم هذه الجماعة الى عدة مجموعات (احيانا ذات مصالح متضاربة): مسلمين، مسيحيين ودروز، معتدلين متطرفين، ايجابيين سلبيين، مؤهلين غير مؤهلين، من ابناء الجليل، المثلث، النقب او المدن المختلطة... ومن جهة اخرى فان الدولة ترفض التعامل مع العرب كافراد لهم استقلالية خاصة، وان لكل واحد منهم قيمة داخلية خاصة به وكل واحد منهم هو عالم قائم بحد ذاته، بحسب المؤهلات، الحاجات والطاقة الشخصية الكامنة لديه... باختصار، انت مرفوض كعربي، مهمش كفرد، ومطالب بتقديم الولاء المطلق وغير المشروط للدولة» (זיידאני، ١٩٩٨، ١١٣).

بناء عليه زادت لدى المثقفين العرب المطالبة بالاستقلالية لكن ماهيتها لم تتبلور بعد. هناك من ينادي بطريقة او اخرى بانشاء ديمقراطية اتحادية يوزع فيها النفوذ السياسي بالكامل، وهناك من هو مستعد للاكتفاء، مرحليا على الاقل، بالحكم الذاتي الفردي - الثقافي (בשארה، ١٩٩٣؛ וזיידאני، ١٩٩٨). لكن حكومات اسرائيل من جهتها عارضت ولا تزال تعارض اي شكل من اشكال الحكم الذاتي للمواطنين العرب في اسرائيل، خشيةان يؤدي هذا الامر الى تكون سلطة ملحوظة لديهم قد تشكل خطرا على تحقيق سياسة الاهداف القومية الصهيونية في اسرائيل. هذا الحكم الذاتي، بحسب رأي حكومات اسرائيل، لا يتماشى مع حاجة تحقيق وتطوير اجهزة المراقبة والسيطرة على المواطنين العرب لتحييد «الضرر» او «التهديد الكامن» لديهم (סמוחה، ١٩٩٩). كذلك فان الابهام الذي يحيط فكرة الحكم الذاتي والخطوات النهائية التي يقترحها العرب تسهم في المعارضة اليهودية. هناك طبعا فرق بين زيادة السلطة الذاتية الثقافية بل والسياسية ضمن الاتفاق بان يعيش العرب كمواطنين في الدولة التي ستكون بمفهوم معين دولة يهودية، وبين الهدف السياسي الذي يؤدي الى الانفصال او الى انشاء دولة ثنائية القومية في اسرائيل (وهي الدلالة الحقيقية لشعار «اسرائيل دولة لجميع مواطنيها»).

اذن لا غرابة في ان تكون ردود فعل النخبة الاكاديمية اليهودية في اسرائيل على

فكرة الحكم الذاتي الثقافي او المؤسساتي للعرب متنوعة، حيث يمكن تقسيمها الى اربع فئات: الاولى، الرفض القاطع لفكرة الحكم الذاتي، بموجب هذا الرأي فان الحكم الذاتي هو مرحلة اولية في عملية تهدف الى الغاء الطابع اليهودي في الدولة. مثلا يدعي موشي شارون ان مطالبة المواطنين العرب بتحويل اسرائيل لدولة جميع مواطنيها، او الاعتراف بهم كأقلية قومية هي خطوة خطرة، تندرج ضمن استراتيجية المواطنين العرب للانفصال عن الدولة والانضمام لاحقا لدولة فلسطينية (ישראל ، ١٩٩٥). حسب رأيه فان العرب في اسرائيل يمرون بعملية «فلسطنة» تنعكس من خلال مطالبتهم بالهوية القومية المنفصلة، وهذا سيؤدي، حسب رأيه، الى القضاء على الدولة بشكل «انيق». لهذا يدعو شارون الحكومة للعمل بجدية لقمع اي تطور من هذا النوع:

اذا كانت هناك اية نية للتصدي لمشكلة عرب اسرائيل على صعيد تاريخي، يجب تبني سياسة تمنحهم المساواة المدنية التامة حقا. لكن من اجل ذلك سيتوجب عليهم التخلي عن احلامهم القومية (والمقصود هو المطالبة بالاعتراف بهم كأقلية قومية)، التخلي عن طموحاتهم في الوصول الى حكم ذاتي قومي-ثقافي، وان يكونوا جزءا لا يتجزأ من الدولة القومية العبرية (שחו، ١٩٩٧، ٦٨).

بناء على الخلاصة اعلاه يوصي شارون الحكومة باتخاذ الخطوات التالية:
١) جعل اللغة العبرية اللغة الرسمية الوحيدة ولغة التعليم الاساسية، ٢) تحديد مناهج تعليم عبرية والاشراف على تطبيقها في المدارس (שחו، المصدر السابق).
لا يختلف توجه ارنون سوفير عن توجه موشي شارون. ففي مقالة نشرها في «נתיב» فانه يفصّل، حسب رأيه، ما يجب على الجمهور والدولة اليهودية القيام به (او الامتناع عن القيام به) بخصوص المواطنين العرب في اسرائيل. عند التطرق لمسألة الهوية الجماعية للمواطنين العرب والاجسام التمثيلية الخاصة بهم، خاصة لجنة المتابعة يقول سوفير:

يجب عدم الاعتراف بـ«لجنة المتابعة» كجسم يمثل العرب في اسرائيل. فهذه اللجنة تعتبر عمليا حكومة في طور الانبناء .. يجب الامتناع عن تطوير اي مؤسسة يمكن ان تسارع عمليات انفصال عرب اسرائيل.. مطالب (لجنة المتابعة) تبدو بريئة، فهي تطالب اليوم بالحكم الذاتي الثقافي التعليمي (جامعة عربية، مناهج تعليم منفصلة)، الديني والاعلامي (محطة بث مستقلة). بعدها قد تصبح المطالب سياسية، والنهاية معروفة: في كوسوفو، سلوفانيا، كروآتيا، كورسيكا، ايرلندا وكردستان.. وعرب اسرائيل لا يشذون عن القاعدة. (סופר ،١٩٩٣، ٥١).

التوجه الثاني يرفض فكرة الانفصال الاخذة بالازدياد بين الشعبين ويرفض ايضا الغاء الطابع اليهودي للدولة. بموجب هذا التوجه يجب العمل على دمج العرب في اسرائيل بقدر اكبر، تمتين تدابير استقلالية معينة والقضاء على التمييز السلبي. هكذا مثلا يقترح اسحق رايتر اجراء تغييرات وتحسينات على وضع العرب وتقليص السيطرة اليهودية على مؤسسات عربية. يمكن وصف خطة رايتر بانها «ديمقراطية عرقية محسّنة». فهو يعتقد ان الهدف يجب ان يكون المزيد من دمج المواطنين العرب في جميع المؤسسات الحكومية واجسام الدولة:

ان منح الحكم الذاتي الثقافي للمواطنين العرب.. قد يرسخ الفجوات بين العرب واليهود في الدولة، وبدل ان يؤدي الحكم الذاتي الى الغاء السيادة اليهودية في اسرائيل فانه سيؤدي الى ترسيخها. حيث ستجد الاكثرية اليهودية نفسها معفية من العمل من اجل المساواة، ومن الجائز ان تعمل على اضعاف الاقلية المستقلة. (רייטר، ١٩٩٥, ٥٥).

التوجه الثالث يتخذ موقفا ايجابيا من فكرة اعطاء الحكم الذاتي غير الجغرافي للعرب في اسرائيل، مع الحفاظ على الاطار القائم للدولة اليهودية والديمقراطية. ابرز ممثلي هذا الموقف هو سامي سموحة . وحسب رأيه فان منح الحكم الذاتي غير الجغرافي سوف يحسن وضع المواطنين العرب وسيسهم في الحد من الاجحاف الذي وقع بحقهم، دون اغفال المصلحة اليهودية الرئيسية والتي هي الحفاظ على الدولة كدولة يهودية (סמוחה، ١٩٩٩).

التوجه الرابع يؤيد الموقف العربي، ويدعو الى اعطاء الحكم الذاتي للمواطنين العرب، اضافة الى تحويل الديمقراطية الاسرائيلية الى ديمقراطية اتحادية. الممثل الابرز لهذا التوجه هو يوآب بيليد. حيث يدعي انه على ضوء نقاط الضعف والمحدوديات التي تعاني منها الديمقراطية الاسرائيلية وخضوع العرب مؤسساتيا وعرقيا، فان الحل الوحيد هو اعطاء الحكم الذاتي الثقافي للمواطنين العرب وايضا للمواطنين اليهود والاعتراف بالمجموعتين كمجموعتين قوميتين متساويتين ضمن الديمقراطية الاتحادية:

اعادة بناء اسرائيل كديمقراطية اتحادية هو الحل للتوتر القائم بين كون الدولة دولة الشعب اليهودي وبين التزامها بالديمقراطية، في هذه الحالة سيكون بالامكان الحفاظ على الطابع الثقافي لاسرائيل كدولة الشعب اليهودي ضمن الاستقلالية اليهودية، بدون المس بحقوق المواطنين الفلسطينيين او بقدرتهم على بلورة الصالح المشترك لهم من ناحية ثقافية. اما في المجالات التي لا يمكن فيها الفصل بين مصالح المجموعتين، منها مثلا، مسائل الهجرة، سياسة الاراضي، السياسة الخارجية والامنية وما شابه

فستتخذ القرارات مع اعطاء وزن واحد لتفضيلات الطرفين. كذلك سيتحول المبدأ العرقي- اليهودي بواسطة تطبيقه المتساوي على المواطنين الفلسطينيين ايضا من مبدأ تمييزي سلبي الى مبدأ يمنح القوة. ثمن هذا التغيير سيكون طبعا التنازل عن السيادة اليهودية في دولة اسرائيل. لكن مقابل هذا التنازل، الذي لا يعني التخلي عن اي هدف من اهداف الصهيونية، ستصبح اسرائيل لاول مرة، دولة جميع مواطنيها (פז"ת، ١٩٩٣، ٣٣). اما اورن يفتاحئيل فيرى ان هذا المطلب الذي يدعو اليه بيليد وآخرون بتحويل اسرائيل الى دولة لجميع مواطنيها (او لشعبيها) لا يحل الا جزءا من صراع تحويل اسرائيل لدولة ديمقراطية.

المطالبة الاساسية بدمقرطة دولة اسرائيل ليست فقط لتحويلها لدولة جميع مواطنيها (التي لا تعبر الا عن جزء من المشكلة)، انما دولة جميع مواطنيها-سكانها، ليس غير. بهذه الطريقة فقط سيتم ضمان عدم تأييد عناصر من خارج اسرائيل- مثل يهود الشتات وسكان الضفة والقطاع (اليهود)- على السياسة العامة المتعلقة بسيادة الدولة، وبهذه الطريقة فقط ستوضع اسس الديمقراطية وسيتولّد «الديموس» الديمقراطي (יפתחאל، ١٩٩٩).

من جهة اخرى فان معظم اليهود في اسرائيل يرفضون ادعاءات بيليد بان الدولة ثنائية القومية في اسرائيل (واساسا اذا اقيمت الى جانب الدولة الفلسطينية) لا تعني التخلي التام عن الاهداف الصهيونية عن السيطرة اليهودية على قضايا الهجرة والدفاع. حيث ان الخلاف حول الحكم الذاتي يعتبر جزءا من الخلاف الاكبر حول طابع وهوية الدولة.

٧

مسألة المساواة والخدمة العسكرية/القومية

احد الادعاءات الرئيسية الشائعة لدى اليهود الذين يطالبون بالحفاظ على الوضع الراهن الذي يعني معاملة المواطنين العرب واليهود بشكل مختلف في اسرائيل، يتعلق بحقيقة ان العرب مواطني الدولة فعلا لا يشكلون جزءا فعالا من الجماعة الاسرائيلية. وذلك لانهم ليسوا شركاء كاملين في الاعباء الجسيمة الملقاة على عاتق هذه الجماعة، والمقصود اساسا - العبء الامني والعسكري المترتب عن الصراع بين اسرائيل والدول العربية المجاورة. لهذا من المهم جدا فحص مركبات هذه المسألة الهامة والحساسة بقدر اكبر من التروي.

صحيح ان معظم افراد الجمهور العربي لا يخدمون في الجيش (ولا يؤدون اية خدمة قومية اخرى) وبالتالي فانهم يتنكرون للمجتمع اليهودي الاسرائيلي ونضالاته، لكن لم يتسبب العرب (بخلاف المتشددين دينيا من اليهود) بهذا الوضع، لكونه ليس صادرا عن ارادتهم الحرة ولم يتحقق «نزولا عند رغبتهم». فالكثير من اليهود ينسون ان المواطنين العرب لا يخدمون في الجيش لان الحكومة اعفتهم من هذه الخدمة، وان هذا الاعفاء غير صادر عن ارادة حرة لارضاء شريك ائتلافي، او للحفاظ على اسلوب حياة خاص بهم، انما هو نتيجة للتشكك في ولاء العرب للدولة، الخوف من ان يأتي يوم ويتمكن فيه الالاف من الشبان العرب حاملي السلاح من استعماله ضد الدولة عند نشوب حرب مع دولة عربية، وهو نابع في الوقت نفسه من فهم حقيقة انه لا يمكن اجبار الفلسطيني مواطن الدولة على محاربة ابناء شعبه. زيادة على ذلك فان موشي آرنس عندما كان وزير الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٨٤ ادعى ان الجيش نفسه غير معني بان يقوم المواطنون العرب كجماعة بالخدمة العسكرية. وبعبارة آرنس:

> عندما تم تعييني كوزير للدفاع عام ١٩٨٠، كنت املك امكانية التصرف في هذا الامر، فعقدت عدة جلسات في وزارة الدفاع مع رئيس الاركان، رئيس القوى العاملة في الجيش، وضباط كبار حول خدمة الشبان العرب في الجيش الاسرائيلي. ولا يخفى على احد ان الجيش لم يتحمس كثيرا لهذه الفكرة. وتولد لدي انطباع من انه يشعر ان الامر لن يسبب له الا صداعا هو في غنى عنه، فالعرب سكان من فصيلة اخرى، وسيتوجب التعامل معهم بشكل خاص، وقد ينطوي الامر على مشكلات خاصة، فما هي حاجة جيش الدفاع الى كل هذا؟ (ארנס، ١٩٩٥, ٢٢١).

بناء عليه فان تبرير التمييز السلبي ضد العرب لكونهم لا يخدمون في الجيش ليس منصفا اساسا، ذلك انهم لا يملكون الخيار العملي للقيام بذلك، وبالتالي الحصول على المكافآت.

لكن الامر يزداد تعقيدا اذا نظرنا الى الطرف الاخر: الغالبية العظمى من المواطنين العرب ترفض بشدة الخدمة العسكرية في الجيش لعدة اسباب. السبب الاول ضميري ومبدئي:

المواطنون العرب يعيشون في دولة اقيمت على انقاض شعبهم بعد هزيمته وهزيمة الجيوش العربية، مع نفي وجود وطنهم القومي. الخدمة في جيش هذه الدولة لا يمكن ان تكون الا تشويها ثقافيا وسياسيا، على الاقل طالما لم يتم التوصل الى تسوية تاريخية مع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، والتي تشمل- بين امور اخرى- تحويل اسرائيل الى دولة جميع مواطنيها... (الخدمة العسكرية) ستستبدل الاضطهاد في الحقوق اليومية والقومية بنوع جديد من الاضطهاد الداخلي، الذي يشوه الهوية القومية ويمس بضمير الفرد. اجبار الشاب الفلسطيني، مواطن دولة اسرائيل، على الخدمة في الجيش تعتبر اضطهادا يتجلى في كبت هويته، انكار الاجحاف الذي وقع بحق شعبه ومحو ذاكرته التاريخية (בשארה، ١٩٩٥، ٣٨).

اضافة الى البعد الضميري فان الغالبية العظمى من المواطنين العرب تدحض فكرة الخدمة العسكرية لاسباب منفعية. حسب رأيهم فان الواقع في اسرائيل يثبت انه ليست هناك علاقة بين الخدمة او عدم الخدمة في الجيش وبين تكافؤ الفرص في اسرائيل. هذا الادعاء قائم على الحقائق التالية: ١) تجربة الدروز وقطاعات من المجتمع البدوي اثبتت ان الخدمة العسكرية في اسرائيل لا تؤدي بالضرورة الى تحسين وضع بلداتهم. كذلك فان المعاملة التي يتلقاها العديد من الدروز والبدو اثناء الخدمة العسكرية تعتبر مهينة ومقرفة، ٢) المتشددون دينيا لا يخدمون بالجيش بخيارهم الشخصي، ورغم ذلك فانهم يحظون بالاعتراف الشرعي بهم كشركاء سياسيين هامين في كل ائتلاف حكومي. كما ان مطالبهم تلقى آذانا صاغية من قبل الحكومة بغض النظر عن تأديتهم او عدم تأديتهم للخدمة العسكرية (אבו רויא، ١٩٩٥، ٢٢٧). بناء على هذا الواقع، يبدو انه في الظروف السائدة في البلاد، وطالما لم يحل الصراع العسكري بين اسرائيل وجاراتها ليست هناك امكانية عملية، لاسباب مشروعة يطرحها الطرفان، لتجنيد العرب مواطني الدولة للخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي.

اضافة الى ذلك، هناك خلافات حول هذا الامر والمتعلقة بطابع الدولة. بعض الفلسطينيين في اسرائيل يعارضون اداء خدمة عسكرية من قبل المواطنين العرب،

في جميع الاحوال وفي اية تركيبة سياسية، حتى بعد تحقيق السلام بين اسرائيل والدول العربية المجاورة بوجه عام، وبين اسرائيل والشعب الفلسطيني على وجه الخصوص، وذلك لاسباب مبدئية، ضميرية وفلسفية مختلفة. هذا الموقف هو افتراضي ونظري في الوقت الحالي، لكن من غير الواضح تماما كيف يتماشى مع رغبة العرب في اسرائيل في الغاء التمييزات بينهم وبين اليهود في اسرائيل تماما. اذ لا يمكن ان يلوذ العرب بالصمت عند مطالبتهم بالمساواة المدنية التامة حين يتعلق الامر بالمساواة بتوزيع الاعباء.

على اية حال، وفي الظروف الراهنة، فان من يحاول تمتين الرباط المدني بدولة جميع مواطنيها، بغض النظر عن هويتهم الجماعية، يتبنى احد المسارين: الغاء الوضع الذي يعتبر مسار الخدمة العسكرية او القومية هو الشرط الاساسي للتمييز السلبي الخفي، بواسطة الاعلان عن ان الخدمة العسكرية لن تمنح الا مكافآت ذات صلة لمن ادى الخدمة العسكرية عمليا فقط، او الاقتراح بتأدية خدمة قومية- مدنية لجميع مواطني الدولة، بغض النظر عن الفرق القومي او الفرق في اسلوب الحياة (راجعوا على سبيل المثال 7'D'7j، تحت الطبع).

على ضوء تجربة الماضي والتعامل مع غير اليهود الذين يخدمون في الجيش من الصعب عدم تفهم العرب الذين يدعون ان الاقتراح بشأن الخدمة القومية ليس الا وسيلة اضافية لتبرير التمييز السلبي ضد العرب. حسب رأيهم، فان الحكومة غير معنية فعلا بخدمة المواطنين العرب في اسرائيل لعدة اسباب مركزية: ١) التخوف الامني. في ٨ حزيران ١٩٩٨ نشر في صحيفة «هآرتس» على الصفحة الاولى العنوان التالي:«مواجهة في الحكومة حول الخلاف بالسماح للعرب في اسرائيل باداء الخدمة القومية: الوزراء شارون، رفائيل ايتان وميخائيل ايتان يعارضون الاقتراح «لاسباب امنية»» ٢) الخدمة القومية للمواطنين العرب سوف تزيل اساس التمييز ضد المواطنين العرب والذي يربط بين الخدمة القومية والمساواة المدنية التامة، الامر الذي يبدو غير مقبول على غالبية افراد القيادة السياسية الصهيونية، ٣) اطر الخدمة المدنية، في ظروف معينة، قد تزيد من التضامن الجماعي العربي وتحسن القدرة على تجندهم في قضايا قومية-شعبية.

قد تحبط الحكومة فعلا حلا من هذا النوع، لكن هذا سيخرس تماما الاصوات المطالبة بتقييد حقوق العرب لمجرد عدم ادائهم دورهم في العبء المدني. من جهة اخرى رأينا ان قسما من الجمهور اليهودي يؤيد بجدية وصدق حلا من هذا النوع، ويعتبره طريقة هامة لتعزيز الرباط المدني لدى العرب ومسارا هاما لزيادة شرعيتهم كمواطنين في الدولة. صحيح ان الادعاء بان الخدمة القومية للعرب هو امر خطير قد قيل بالفعل،

لكن ليس من الواضح هل حظي هذا الادعاء بتأييد الاغلبية. بالعكس فقد طرح هذا الادعاء في النقاش العام على انه غير جدي. كذلك فان التوقع بان تزيل الخدمة القومية تماما الشعور بعدم المساواة من قبل اليهود ليس مجرد ميل للتمييز او «حجة»، ففي الظروف السائدة في البلاد يختلف اطار الخدمة الذي ينطوي على تهديد حقيقي على الحياة عن اطار الخدمة الذي يقتصر على تخصيص وقت لتقديم خدمات عامة، مهما كانت هامة. من المهم الاشارة الى ان الغضب من عدم المشاركة في الخدمة، غير موجه للعرب وحدهم انما ايضا، وبقدر متساو وربما اكبر، للمتشددين دينيا. لهذا، مثلا سحبت الدولة معارضتها عن التماس تقدمت به امرأتان عربيتان لمحكمة العدل العليا لاتاحة الفرصة امامهما لاداء الخدمة القومية. من ناحية قانونية فان الخدمة القومية مفتوحة اليوم امام الشابات العربيات الراغبات بذلك، لكنها غير مفتوحة امام الشبان العرب.

قد يبدو من غير المنصف مطالبة العرب بالتطرق للخدمة المدنية على ضوء الوضع الراهن، وطالما ليست هناك اية بادرة حكومية لفرض هذا المسار. لكن، من جهة اخرى، من المهم معرفة ان هناك خلافات شديدة حول مسألة الخدمة القومية - المدنية بين المواطنين العرب انفسهم. بعضهم يؤيد الفكرة في اوقات السلم شرط ان تعمل كأداة لتحسين وتغيير وضع المواطنين العرب. وبالمقابل فان قسما آخر منهم يعارضها بشدة انطلاقا من انه لا معنى للخدمة المدنية في دولة غير معرفة بحسب المواطنة انما بحسب العرق والقومية. يعتقد العديد من العرب ان الدولة، اذا كانت معنية حقا بان يؤدي العرب في اسرائيل الخدمة القومية، تفعل ذلك انطلاقا من رغبتها في دمج العرب في هامش المجتمع الاسرائيلي، مع نفي هويتهم الفلسطينية وانتمائهم القومي. من الجائز الافتراض بانه حتى في حال الاعلان عن هذا المسار كمسار الزامي للمواطنين العرب ستثور خلافات على خلفية مكانة النساء والحفاظ على مبنى العائلة، والتي تشبه لحد معين الصعوبات التي نشأت داخل الجمهور اليهودي المتشدد دينيا.

لكن رغم هذه الصعوبات، لا شك ان المساواة المدنية توجب رفض الواقع الحالي والذي ينطوي على عدم مساواة منهجية وخطيرة فيما يتعلق بمشاركة العرب في الحياة العامة في اسرائيل.

٨

اتفاقيات أوسلو وأبعادها على الصدع اليهودي العربي

بعد التوقيع على اتفاقيات اوسلو في ايلول ١٩٩٣ تولد لدى اقسام كبيرة من الجمهور العربي في اسرائيل شعور بالنشوة. حيث راودت الكثيرين فكرة ان حل القضية الفلسطينية في الضفة والقطاع سوف تغير وضعهم في اسرائيل بشكل ملحوظ. وساد لديهم الاعتقاد انهم سيتمكنون في عهد السلام من تحقيق تكافؤ الفرص نسبة للمجتمع اليهودي، بل وربما يتمكنون من ترجمة شعار «جسر السلام» لانجازات مادية.

اما اليوم فيعتقد معظم الفلسطينيين في اسرائيل ان حل مسألة مكانة الضفة والقطاع لن يحل مشكلتهم داخل اسرائيل كأقلية تعيش وتعمل في هامش الدولة اليهودية. زيادة على ذلك، يعتقد بعض الباحثين العرب ان اتفاقيات اوسلو لن تعطي شرعية الا لقسم من العرب لاعتبار مسألة الهوية القومية والحفاظ عليها شأنا خاصا بالفلسطينيين في الضفة الغربية، وهذا سيسهل على المعنيين بذلك اعتبار صراعهم داخل اسرائيل كصراع على الظروف المدنية البحتة، بمعنى الميزانيات وتحسين الخدمات. وفعلا رأينا بعد توقيع اتفاقيات اوسلو هروع المواطنين العرب الى الاحزاب الصهيونية، خاصة حزب العمل. حيث استغل الادعاء بان «عرفات قد احتضن رابين» كوسيلة لشرعنة الاندماج في الاحزاب الصهيونية، بل وفي الاحزاب اليمينية مثل الليكود وتسومت، علنا وبدون الشعور بالخزي الذي كان يرافق عادة مثل هذه السلوكيات. هذا التوجه يظهر ايضا في النتائج المتتالية التي حصل عليها سموحة، والتي تشير الى الميل الزائد لدى العرب في اسرائيل «للاسرلة»، المنعكس في زيادة نسبة رضاهم عن حياتهم كمواطنين اسرائيليين.

مقابل هذا التوجه، اي الارتماء في احضان الاحزاب الصهيونية، زاد لدى طبقات اخرى داخل الجمهور العربي في اسرائيل الوعي القومي، الامر الذي تجلى- بين امور اخرى- عبر اقامة «التجمع الوطني الديمقراطي». هذا الحزب الذي خاض انتخابات الكنيست كجزء من الجبهة الديمقراطية، يتبنى حاليا خطا قوميا اكثر راديكالية من الاحجام والاحزاب التي سبقته. حيث يدعو علانية الى الغاء الطابع اليهودي للدولة والاعتراف بدولة اسرائيل كدولة جميع مواطنيها، ويطالب بالاعتراف بالاقلية العربية كأقلية قومية يحق لها نيل الحقوق الجماعية. وقد اصبحت اليوم هذه المطالب خطابا سائدا لدى قطاعات كبيرة من الجمهور العربي في اسرائيل، خاصة النخبة المثقفة.

وقد لخص الاخصائي الاجتماعي احمد سعدي الابعاد المحتملة على مكانة الفلسطينيين في اسرائيل ووعيهم القومي، والتي يمكن ان تترتب على حل القضية الفلسطينية في اطار اتفاقيات اوسلو، بالعبارة التالية:

خلقت اتفاقيات اوسلو التي وقعت بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية واقعا جديدا سيؤثر طبعا على الوعي الجماعي لدى الفلسطينيين (في اسرائيل)... الاتفاق النهائي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل سوف يعني محو الماضي كأساس للمطالب السياسية والاخلاقية. هذا الواقع قد يضعف بشكل كبير الوعي الجماعي لدى الفلسطينيين وقد يمنح تعبيرا اكبر للنجاح الشخصي والانتهازية، او قد يخلق اساسا جديدا للنشاط السياسي.. (لكن) مقابل السعي الحثيث من قبل المرشحين العرب للمشاركة في الانتخابات التمهيدية قي الاحزاب الصهيونية، ومقابل محاولات هؤلاء المرشحين الدخول الى الكنيست عبر استغلال انتمائهم العرقي، قامت تنظيمات خاصة بالمهجّرين والتي تشدد على حق العودة (ILTD، ١٩٩٧، ٢٠١-٢٠٠).

لا شك ايضا ان هذه الراديكالية المتزايدة لدى القيادة المثقفة تخلق ردود فعل مناهضة لدى الجمهور اليهودي. حيث تعتبر الدعوات لتقليص نطاق الحقوق السياسية الممنوحة للعرب في اسرائيل جزئيا، احدى افرازات هذه العملية. من المفيد ايضا قراءة ردود فعل اليهود الاسرائيليين، خاصة اولئك المحسوبين على اليسار الليبرالي، على المقابلة التي اجريت مع عزمي بشارة حول تصوره للصهيونية واسرائيل.

من هنا فان اتفاقيات اوسلو سارعت عمليات متضاربة قائمة في المجتمع العربي في اسرائيل، اضافة الى انها ادت الى التقاطب الشديد في نظرة الاكثرية اليهودية الى الفلسطينيين عموما، والى الفلسطينيين مواطني الدولة على وجه الخصوص.

٩ الفجوات الاجتماعية - الاقتصادية

رأينا ان الجدال حوال طابع وهوية الدولة وطابع العلاقات بين اليهود والعرب في اسرائيل ليس مجرد نقاش اكاديمي نظري، فنظرة الاكثرية اليهودية وقادتها للدولة تحمل ابعادا اجتماعية-اقتصادية وسياسية بعيدة المدى، بما في ذلك ابعاد توزيع النفوذ والمصادر العامة في دولة اسرائيل. الصدع العربي اليهودي في اسرائيل يشمل، اضافة الى البعد الايديولوجي-الرمزي، بعدا هاما من الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية الملحوظة بين العرب واليهود في اسرائيل، لصالح الوسط اليهودي، في مختلف المجالات الحياتية. ان وعي وجود هذه الفجوات آخذ في الازدياد ، ويتجلى ايضا من خلال وثائق رسمية مثل تقارير مراقب الدولة. حين تكون هذه الفجوات منهجية ومتواصلة، فانها قد تؤثر على مدى الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة (٦). وكما رأينا فان وعي وجود هذه الفجوات يعتبر مركبا هاما في الشعور بالاغتراب والتمييز السلبي لدى العرب تجاه دولة اسرائيل.

أ. التعليم

للتعليم في المجتمع الحديث اهمية شديدة بوصفه عاملا مركزيا للحراك الاجتماعي الذي يتجلى في المكانة المهنية ومستوى الدخل الاعلى. والامر ينطبق بوجه خاص على مجموعات الاقلية. وقد ادى قيام الدولة الى احداث تغييرات هامة على انتشار التعليم في الوسط العربي، اما في الوسط اليهودي فقد تميز هذا الانتشار، بوجه عام، بالتواصل والاستمرارية. لهذا يجوز الافتراض بانه مع مرور الوقت طرأت تقليصات هامة على فجوات التعليم بين العرب واليهود في اسرائيل. وبالفعل فقد تقلصت الفجوات في هذا المجال مع مرور الوقت، كما يتبين من الجدول رقم ٥.

بناء على جدول رقم ٥ التالي فاننا نلاحظ انه طرأ تحسن هام على مدار السنوات على مستوى الثقافة لدى العرب في اسرائيل. مثلا انخفضت نسبة من يتراوح مستوى تعليمهم ما بين صفر الى اربع سنوات من ٦٣,٤٪ عام ١٩٦١ الى ١٣,٥٪ عام ١٩٩٦. على صعيد التعليم ١٣-١٥ و١٦ سنة فما فوق، زادت نسبة العرب من ١,٥٪ عام ١٩٦١ الى ١٥,٣٪ عام ١٩٩٦. لكن، على الرغم من هذه الزيادة في مستوى التعليم في الوسط العربي، وعلى الرغم من ان هذه الزيادة بارزة اكثر في الوسط العربي منها في الوسط اليهودي، الا انه لا تزال هناك فجوات في سنوات التعليم بين الوسطين في جميع الفئات العمرية. مثلا، نسبة العرب اليوم من اصحاب مستوى التعليم المنخفض من صفر- ٤ سنوات تعليم اكبر بثلاثة اضعاف من النسبة المقابلة في الوسط اليهودي. في فئة ١٣-١٥ سنة تعليم و١٦ سنة فما فوق نلاحظ ان نسبة اليهود الحالية اكبر بـ ٢,٤ ضعفا منها في الوسط العربي.

الجدول رقم ٥

نسبة ابناء ١٥ عاما فما فوق بحسب سنوات التعليم والقومية في سنوات منتقاة

	النسب	صفر	١-٤	٥-٨	٩-١٠	١١-١٢	١٣-١٥	١٦ -	الوسيط
اليهود									
١٩٦١	١٠٠	١٢,٦	٧,٥	٣٥,٤	٣٤,٦		٦,٣	٣,٦	٨,٤
١٩٧٠	١٠٠	٩,٣	٦,٣	٣١,٧	٣٩,٧		٨,١	٤,٩	٩,٣
١٩٨٠	١٠٠	٦,٤	٣,٩	٢١,٣	١٧,٢	٣٠,٤	١٢,٣	٨,٥	١١,١
١٩٩٠	١٠٠	٤,٢	٢,٤	١٣,٧	١٣,٥	٣٨	١٦	١٢,٢	١١,٩
١٩٩٦	١٠٠		٤,٧	٩,٨	١١,٧	٣٦,٥	٢١,٢	١٦,١	١٢,٣
العرب									
١٩٦١	١٠٠	٤٩,٥	١٣,٩	٢٧,٥	٧,٦		١,٥		١,٢
١٩٧٠	١٠٠	٣٦,١	١٣,٧	٣٥,١	١٣		١,٧	٠,٤	٥
١٩٨٠	١٠٠	١٨,٩	١٠	٣٣,٩	١٦	١٣,٥	٥,٥	٢,٢	٧,٥
١٩٩٠	١٠٠	١٣	٦,٥	٣٠,٨	١٧,٤	٢٣,٢	٦,١	٣	٩
١٩٩٦	١٠٠		١٣,٥	٢٢,٥	٢٠,٢	٢٨,٥	١٠,٥	٤,٨	١٠,٤

المصدر: ١. الكتاب السنوي للاحصاء في اسرائيل، رقم ٤٨, ١٩٩٧؛ Lewin Epstein and semyonov 1993,23.

هذه الفجوات تتجلى في وسيط سنوات التعليم (والذي يقع ٥٠٪ من السكان فوقه و٥٠٪ تحته). لدى العرب يبلغ الوسيط ١٠,٤ سنة مقابل ١٢,٣ سنة في الوسط اليهودي.

مثال آخر يشير الى الفجوات في التعليم بين العرب واليهود في اسرائيل هو نسبة استحقاق الحصول على شهادة البجروت من الوسطين (راجعوا الجدول رقم ٦).

من خلال الجدول رقم ٦ نلاحظ ان الفجوة بين العرب واليهود فيما يتعلق بمستوى استحقاق الحصول على شهادة البجروت ما بين السنوات ١٩٩٦-١٩٩٧ انخفضت بـ ٤٪. ورغم ذلك ففي كل عام من الاعوام الواردة هناك فجوة عميقة بين المجموعتين لصالح المجموعة اليهودية. مثلا عام ١٩٩٦ بلغت نسبة اليهود الذين يستحقون الحصول على شهادة بجروت من مجموع المتقدمين لهذه الامتحانات ٦٧,٤٪ مقابل نسبة ٤٩,٤٪ فقط في الوسط العربي.

الجدول رقم ٦

نسبة مستحقي الحصول على البجروت بحسب القومية في سنوات منتقاة

السنة	اليهود	العرب
١٩٨٧	٦٢,٨	٤٥,٤
١٩٩١	٦٧,٣	٤٥,٥
١٩٩٣	٦٢,٧	٤٤,٤
١٩٩٦	٦٧,٤	٤٩,٤

المصدر: الكتاب السنوي للاحصاء في اسرائيل، رقم ٤٨, ١٩٩٧.

هناك مؤشر مركزي آخر يجسد الفجوة بين العرب واليهود في اسرائيل في مجال التعليم وهو مستوى التعليم العالي في الوسطين. الجدول رقم ٧ يعرض نسبة خريجي اللقب الجامعي الاول (B.A.)، اللقب الجامعي الثاني (M.A.) واللقب الجامعي الثالث (الدكتوراة) في الجامعات الاسرائيلية في سنوات محددة لدى العرب واليهود.

نلاحظ من الجدول رقم ٧ انه بين السنوات ١٩٧٤-١٩٧٥ و ١٩٩٦ تضاعف عدد الخريجين العرب في اسرائيل للقب الجامعي الاول، عدد طلاب الماجستير زاد في تلك الفترة بـ ٢,٣ ضعفا،

الجدول رقم ٧

نسبة الطلاب في الجامعات بحسب اللقب والقومية

السنوات	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٨٥/١٩٨٤	١٩٩٠/١٩٨٩	١٩٩٦
اللقب الاول				
اليهود (٪)	٩٦,٥	٩٢,١	٩٣,٣	٩٣
العرب (٪)	٣,٥	٧,٩	٦,٧	٧
اللقب الثاني				
اليهود (٪)	٩٨,٧	٩٦,٨	٩٦,٧	٩٧
العرب (٪)	١,٣	٣,٢	٣,٣	٣
اللقب الثالث				
اليهود (٪)	٩٩,٧	٩٧,٣	٩٦,١	٩٦,٥
العرب (٪)	١,٣	٢,٧	٣,٩	٣,٥

المصدر: . الكتاب السنوي للاحصاء في اسرائيل، رقم ٤٨, ١٩٩٧ : ٥-٨.

ونسبة اصحاب اللقب الثالث زادت بـ ٢,٧ ضعفا. لكن في العقد الاخير نلاحظ انخفاضا على نسبة العرب من حملة شهادتي الماجستير والدكتوراة، الفجوة بين الوسطين من ناحية التعليم العالي كبيرة جدا. نسبة الاكاديميين العرب لا تزال بعيدة كل البعد عن النسبة المقابلة في الوسط الاسرائيلي. نسبة حملة اللقب الجامعي الاول حاليا تبلغ ٧٪، اللقب الجامعي الثاني ٣٪، واللقب الجامعي الثالث ٣,٥٪. هذه المعطيات تشير الى ان نسبة العرب الذين يحصلون على شهادتي الماجستير والدكتوراة تبلغ نصف نسبة حاملي اللقب الجامعي الاول. ويعزى هذا الامر، بين امور اخرى، الى المفارقة بانه كلما زادت ثقافة المواطن العربي في اسرائيل قلت فرصته في الحصول على عمل يناسب مؤهلاته.

هذه الفجوات مرتبطة بالعديد من العوامل. لا شك ان احد العوامل الهامة ذات الاثر هو سياسة جميع الحكومات الاسرائيلية في مسألة تخصيص مصادر لجهاز التعليم العربي نسبة للجهاز اليهودي (٧). لكن رغم ان وعي هذا التمييز السلبي آخذ في الازدياد ويتجلى في وثائق اسرائيلية رسمية مثل تقرير مراقب الدولة، وتقرير اسرائيل للجنة الامم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، الا انه لم يجر حتى الان اي اصلاح جدي على هذا الامر، وايضا ليس هناك اي اعتراف بواجب القيام «بتمييز ايجابي» (تفضيل مصحح) لصالح التعليم العربي. يمكن الاطلاع على احد الامثلة على الفروق الهامة في تخصيص المصادر للتعليم من تقرير مراقبة الدولة، رقم ٤٨،لعام ١٩٩٧، ص ٣١٣. بناء على هذا التقرير فان معدل صرف وزارة المعارف على الطالب يبلغ ٦٠١ ش.ج. لكن المبلغ الذي خصص للسلطات المحلية المختلفة تراوح بين ٧٤ و ٣,٦٣٨ ش.ج للطالب. من بين الـ٥٠ سلطة محلية التي حصلت على ادنى مبلغ كانت ٤١ سلطة منها عربية (بما فيها درزية).

لا تقتصر المشكلة على الفجوات في التحصيلات التعليمية وفي التمييز سلبا في تخصيص المصادر المالية، انما ترتبط ايضا بسلب حق المواطنين العرب من المشاركة بشكل فعال في وضع مضامين التعليم في الوسط العربي. مطالب القائمين على التعليم العربي في المشاركة بشكل فعال في وضع مضامين التعليم للمدارس العربية بشكل يعبر عن الهوية القومية والثقافية للمواطنين العرب لا تلقى آذانا صاغية من وزارة المعارف. معظم الوظائف المركزية في التعليم العربي يشغلها حتى اليوم يهود ويحددها يهود (אלחאג' 1996, אבו עצבה، ١٩٩٧). اضافة الى ذلك فان قسما كبيرا من المفتشين والمعلمين العرب الذين تم قبولهم للعمل في جهاز التعليم العربي، خاصة في السنوات الاولى لقيام الدولة، تسنى لهم ذلك بفضل قربهم من المؤسسة الحاكمة وليس بفضل مؤهلاتهم، واحيانا بفعل توجه مباشر من قبل افراد جهاز الامن العام (לוסטיגר, ١٩٨٥; Zureik 1979).

ب. العمل ومبنى القوى العاملة

طرأت مع مرور الوقت تغييرات هامة على مبنى القوى العاملة في اسرائيل في الوسطين العربي واليهودي على حد سواء. فقد مر مبنى سوق العمل في اسرائيل بتحولات عميقة، حيث تحول المجتمع الاسرائيلي من مجتمع قائم على الزراعة والصناعات الخفيفة الى مجتمع صناعي وما بعد صناعي. لكن هذه التغييرات لم تطرأ بطريقة مماثلة او حتى مشابهة في الوسطين. فكما يتضح من الجدول رقم ٨ ترافق هذا التغيير بتمثيل اكبر لليهود في كل محور زمني، في مهن «الياقة البيضاء» والمهن الاكاديمية، المهن الحرة والادارية، وزاد تمثيل العرب في «مهن الياقة الزرقاء» كالعمال المهنيين وغير المهنيين في الزراعة، الصناعة والخدمات.

اذا اخذنا، على سبيل المثال، الفئات الثلاث الاولى في مكانة العمل والمهنة العلمية/ الاكاديمية، المهن الحرة/ التقنية والادارية، والتي تعتبر مهنا رفيعة المستوى بدخل عال، نلاحظ ان نسبة اليهود في هذه الفئة تبلغ ضعف نسبة العرب (٣٢,٩٪ مقابل ١٥٪). وبالمقابل فان نسبة العرب من العاملين في فئات العمال المهنيين والعمال غير المهنيين تصل الى ٥٠,٧٪ مقابل ٢٣,١٪ في الوسط اليهودي.

هناك ميزة اخرى لتطور سوق العمل في اسرائيل وهي الانخفاض في عدد ونسبة العاملين في الزراعة من الوسطين العربي واليهودي. الانخفاض حاد لدى العرب : من ٤٨,٨٪ ما بين ١٩٦٠-١٩٦١ الى ٤,٦٪ عام ١٩٩٤. لكن لم يترافق انخفاض اهمية الزراعة في مبنى القوى العاملة العربية بتصنيع او تمتين الاساس الاقتصادي للبلدات العربية. لهذا فان معظم العمال العرب الذين تركوا المجال الزراعي تحولوا الى اعمال الاجرة في الوسط اليهودي، وبشكل عام تحولوا الى مهن «الياقة الزرقاء» والدخل المنخفض وظروف العمل الشاقة. وقد لخص اورن يفتاحئيل الاختلاف بين العرب واليهود من الناحية المهنية بقوله:

يتميز الاقتصاد الاسرائيلي بتقسيم العمل عرقيا. اليهود يسيطرون على معظم مهن الياقة البيضاء. خاصة في الادارة والشئون المالية، اما العرب فلهم نصيب الاسد في مهن الياقة الزرقاء خاصة في البناء والزراعة. اضافة الى ذلك فان القوى العاملة العربية تعمل في «الصناعات الضعيفة» من العمل المكثف في النسيج، المعادن، المطاط والاغذية، اما اليهود فيشكلون اكثرية بارزة في «الصناعات المزدهرة» ذات التمويل الضخم والتكنولوجية المتقدمة. كذلك، تجدر الاشارة الى ان عمق الفجوات بين العرب واليهود متجانس نسبيا من ناحية جغرافية ولا يتغير بشكل ملحوظ في مختلف المناطق في اسرائيل. (יפתחאל، ١٩٩٣، ١٥).

الجدول رقم ٨

الاجيرون العرب واليهود بحسب المرفق الاقتصادي بالنسب المئوية

المرفق الاقتصادي	اليهود				العرب			
	١٩٦١/٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٦١/٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤
الزراعة	١٤,٥	٥,٤	٣,٩	٣,٢	٤٨,٨	١٥,٢	٦,٣	٤,٦
الصناعة	٢٤,٦	٢٤,٠	٢١,٧	٢١,٠	١٤,٣	٢٠,٢	٢٢,١	٢٣,٣
الماء والكهرباء	١,٩	١,١	١,٢	١,٢	١,٠	٠,٦	٠,٣	٠,٤
البناء	٨,٥	٤,٩	٣,٣	٤,٥	١٤,١	١٩,٥	١٨,٦	١٩,٣
التجارة	×	١١,٨	١٤,٥	١٥,٣	×	١٠,٤	١٥,٠	١٣,٥
المواصلات	٦,٦	٧,٠	٦,٣	٥,٩	٣,٣	٥,٨	٥,٩	٥,٣
شئون المالية وخدمات تجارية	١٢,٣	٨,٩	١٠,٨	١١,٩	٧,٥	٢,٥	٣,٩	٥,٠
الخدمات العامة	٢٤,٢	٣٠,٨	٣١,٠	٣٩,٣	٧,٧	١٨,٤	١٩,٥	٢٠,١
خدمات شخصية	٧,٤	٦,٠	٧,٣	٧,٥	٣,٣	٧,٥	٨,٤	٨,٥
مجموع النسب المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المكانة في العمل								
	١٩٦١/٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٦١/٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤
مهن علمية/اكاديمية	١٢,٣	١٢,٣	٩,٣	٩,٩	٤,٢	٢,٥	٣,٥	٣,٨
مهن حرية/تقنية	١٤,٦	١٤,٦	١٧,٦	١٧,٤		١٠,٤	٨,٧	١٠,٠
مدراء	٣,٨	٣,٨	٥,٦	١,٤		١,٠	١,٣	١,٢
موظفون	١٤,٢	١٤,٢	١٨,٦	١٧,٤		٥,٠	٦,٣	٦,٣
مسوقون	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٩,٤	٥,١	٦,١	٨,٦	٦,٣
عمال خدمات	١٢,٩	١٢,٩	١٣,٢	١٤,٣	٧,٠	٩,١	١٢,٥	١٤,٠
عمال في الزراعة	١٤,٤	١٤,٤	٣,٤	٢,٩	٤٦,٨	١٥,٠	٧,٠	٥,٧
عمال مهنيون	٢٩,٦	٢٩,٦	٢١,٢	٢٠	٢٠,٧	٣٨,٨	٤٢,١	٤٤,٠
عمال غير مهنيين	٣,٠	٣,٠	٢,١	٣,١	١١,٠	١٢,٢	٩,٨	٨,٧
مجموع النسب المئوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الكتاب السنوي للاحصاء الاسرائيلي، رقم ٤٨، ١٩٩٧، Lewin-Epstein and Symyonov 1993, 25

ومما يزيد من سوء وضع العرب الاقتصادي في اسرائيل هو نسبتهم الضئيلة في المشاركة في قوى العمل نسبة للوسط اليهودي. مثلا عام ١٩٩٤ بلغت نسبة مشاركة العرب في القوى العاملة ٤٢٪ مقابل نسبة ٥٦٪ لدى اليهود. ويزداد الوضع سوءا عند مقارنة نسبة مشاركة النساء اليهوديات والعربيات في القوى العاملة.

فقد بلغت عام ١٩٩٤ نسبة النساء العربيات في القوى العاملة ١٧٪ مقابل نسبة ٥٠٪ في الوسط اليهودي.

هناك ظاهرة اخرى وهامة تتميز بها القوى العاملة العربية في اسرائيل وهي انه رغم التحسن الملحوظ الذي طرأ على مستوى تعليم العرب في اسرائيل الا انه لم يطرأ اي تحسن او تغيير ملحوظ على مبنى المرافق الاقتصادية او مرافق العمل لديهم. يبدو ان تقليص الفجوات في التعليم لم يؤد الى تقليص ملحوظ في فجوات العمل بين المجموعتين. وبعبارة لفين ابشتاين وسيميونوف:

These patterns clearly demonstrate that although Arabs level of education has considerably increased they have not been able to narrow the occupational gap... In fact, while Arabs benefited more from educational upgrading, Jews benefited more from occupational upgrading; which is to say that Arabs were not successful in converting their educational assets into occupational status (Lewin-Epstein and Semyonov 1993, 24).

بحسب رأي هذين الباحثين يمكن القول بان سوق العمل في اسرائيل يقع تحت سيطرة مجموعة عرقية واحدة (المجموعة اليهودية) وهي التي تضع قواعد المنافسة فيها. هذه المجموعة لا تسيطر بطرق وبوسائل شتى على معظم المصادر الاقتصادية فحسب، انما تسيطر ايضا على مواقع انتاج ومقايضة هذه المصادر. هذا الواقع، بناء على سميونوف ولفين ابشتاين، افرز بنية طبقية عرقية، تتجلى من خلال عدم المساواة الاقتصادية- الاجتماعية بين العرب واليهود في اسرائيل سواء كان ذلك على المستوى الجماعي او على المستوى الفردي (אוסצקי-לזר، ١٩٩٦).

الوضع المذكور اعلاه ادى الى ارتباط معظم المواطنين العرب اصحاب التعليم فوق الثانوي من حيث الحصول على عمل بالدولة وبالوسط اليهودي. سوق العمل اليهودي يميز سلبا ضد المواطنين العرب، رغم ان هذا التمييز محظور بموجب القانون (٨). وينعكس هذا التمييز السلبي في قلة عدد العاملين العرب في الوزارات الحكومية والشركات والمؤسسات العامة الاخرى، والتي بامكانها توفير مصادر عمل للاكاديميين العرب. مثلا تبين من تقرير سلطة الشركات الحكومية (بما فيها الشركات المرتبطة بجهاز الامن) عام ١٩٩٥ انه من بين ٦٤١ موظفا يعملون في الوظائف الكبيرة ليس هناك غير ٣ موظفين عربا، ومن بين ١,٠٥٩ عضوا في مجالس ادارة الشركات الحكومية هناك ١٥ مواطنا عربيا، ومن ١٠١ شركة حكومية خضعت للفحص تبين ان في ١٠ شركات منها فقط يعمل مواطنون عربا سواء كان ذلك في ادارة هذه الشركات او في مجالس ادارتها (٩). كذلك في القطاع الخاص هناك تمييز سلبي،

لهذا فان البحث عن عمل في الوسط اليهودي يعتبر بالنسبة للكثير من العرب «كابوسا نفسيا». العديد من الايام الدراسية التي تحاول التصدي لامكانيات العمل المفتوحة في اسرائيل امام الاكاديميين العرب تحولت الى منصة سردت الكثير من القصص عن التعامل المستخف، التمييز السلبي بالمبررات الغريبة والعجيبة، بل واحيانا التمييز الوقح والسافر على خلفية قومية. الشعور بان طالب/ة العمل لا يعطى الفرصة لاثبات نفسه، وانه مرفوض بسبب انتمائه للقومية «غير الصحيحة»، يعزز من الشعور بالاغتراب، الغضب، الاحباط والعدوانية لدى العرب مواطني الدولة.

تتجلى الفجوات في سوق العمل ايضا من خلال نسبة الفقر ومستوى المعيشة في الوسطين. يمكن معرفة الفروق بين الوسطين من تقرير المكتب المركزي للاحصاء، الذي يعمل على تصنيف السلطات المحلية في اسرئيل وتدريجها بحسب المستوى الاجتماعي-الاقتصادي. عام ١٩٩٥ تم فحص المستوى الاجتماعي-الاقتصادي من خلال مؤشر يقسمه الى ١٠ مستويات فرعية، المستوى الاول هو الاشد انخفاضا والعاشر هو الاشد ارتفاعا. وتبين من هذا التقرير ان جميع السلطات المحلية العربية واقعة في المستويات ١-٥ عدا سلطة واحدة فقط واقعة في المستوى ٦(١٠). هذا الوضع السيء يتجلى ايضا من خلال التقرير الاخير حول مستوى الفقر في البلاد والذي نشرته مؤسسة التأمين الوطني في كانون الثاني عام ١٩٩٧. وقد تضمن هذا التقرير «انباء سارة» واخرى «غير سارة». الانباء السارة افادت انه بموجب هذا التقرير طرأ تحسن معين على وضع الفقراء في الدولة بوجه عام، والفقراء العرب بوجه خاص. بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٥ انخفضت نسبة الاطفال العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٤٩٪ الى ٤١٪. وقد نجم هذا الانخفاض عن عاملين: الاول، زيادة مخصصات الشيخوخة بـ ٥٠٪ في الفترة المذكورة والثاني مواصلة مقارنة مخصصات الاطفال العرب مع تلك المعطاة في الوسط اليهودي. اما الانباء غير السارة فمفادها انه رغم هذا التحسن، الا ان نسبة العائلات العربية التي تعيش تحت خط الفقر في اسرائيل اليوم تبلغ ضعف النسبة المقابلة في الوسط اليهودي (٣١,٢٪ مقابل ١٦,٨٪) (אלגזי, הארץ, 16.1.1997 עמ ב1). التقليصات في بنود الرفاه في ميزانية ١٩٩٧ و ١٩٩٨ قد توقف التحسن الذي طرأ في السنوات الاخيرة من تقليل نسبة الفقراء بين السكان عامة، وستزيد من سوء الوضع السيء من اصله والذي يعاني منه السكان العرب.

١٠ تلخيص ونظرة مستقبلية

حاولنا في هذه الورقة تحليل المميزات الرئيسية للصدع العربي اليهودي في اسرائيل. حيث يعتبر هذا الصدع، دون شك، معقدا وبالغ التركيب. وينعكس هذا التركيب من خلال حقيقة انه حتى اليوم، اي بعد مرور خمسين عاما على قيام الدولة، لا يزال هناك خلاف عميق بين الطرفين حول الفرضيات الاساسية المتعلقة بطابع ورسالة الدولة، والطريقة الصحيحة لرسم صورة تاريخها والواقع فيها. حتى يومنا هذا لا تزال قطاعات كبيرة من الجمهور اليهودي تعتبر العرب في اسرائيل اقلية غير مخلصة، ويمكن مستقبلا ان تطور ميولا انفصالية. وقد تبين من العديد من الاستطلاعات ان قطاعات كبيرة من الجمهور اليهودي عموما، ومن جمهور الطلاب بوجه خاص، تعتقد انه يجب حرمان العرب من الحقوق الاساسية المعطاة لهم مثل حق الترشح لرئاسة الحكومة. يصف سموحة موقف غالبية الجمهور اليهودي تجاه المواطنين العرب ومدى شرعية وجودهم في المجتمع الاسرائيلي بالعبارات التالية:
يبدو ان الفرضيات الاساسية للهيئة الحاكمة والجمهور اليهودي تجاه المواطنين العرب في اسرائيل هي:(أ) انهم اقلية معادية، يجب وضعها تحت المراقبة، (ب) عليهم العرفان بالجميل للتطور الكبير الذي طرأ على حياتهم منذ العام ١٩٤٨، (ج) عليهم الاكتفاء بالحقوق الفردية وعدم المطالبة بمكانة اقلية قومية، (د) انهم يشكلون مجموعة عربية جديدة، منفصلة ومتميزة عن الشعب الفلسطيني، (هـ) عليهم التسليم بكونهم خارج محاور القوة واتخاذ القرارات في الدولة (סמוחה، ١٩٩٣, ١٨٦).
من جانب آخر فان الفلسطينيين في اسرائيل يعتبرون دولة اسرائيل قد قامت على انقاض شعبهم ولا تزال تطبق عليهم سياسة تمييز سلبي ومنهجي، اضافة الى قمع هويتهم القومية. وقد لخص احمد سعدي وجهة النظر هذه بالعبارات التالية:
يرى الفلسطينيون ان جزءا كبيرا من سياسة الحكومة تجاههم غير عادل وغير اخلاقي (مصادرة الاراضي، تخصيص مصادر بشكل غير متساو وغير ذلك). وبشكل جوهري فان العرب يشككون باخلاقية المشروع الصهيوني نفسه، كما هو متحقق في البلاد (סעדי، ١٩٩٧, ١٩٧).

من المهم رؤية التناسق بين المواقف، واسهامه في زيادة التخوف المتبادل: معظم اليهود، حتى اولئك الذين يطالبون بالمساواة التامة وبمنح حقوق قومية للاقلية العربية، يؤمنون بعدالة مبدأ تقرير المصير القومي لليهود في اسرائيل. وهم فعلا يعتبرون المواقف الفلسطينية - خاصة تلك الاشد راديكالية - تهديدا.. ومن جانب آخر يصعب على معظم الفلسطينيين في اسرائيل وخارجها تقبل تبرير قيام اسرائيل على

انقاض وجودهم القومي. هذا التضارب الايديولوجي يؤدي الى الشعور بالتخوف والتهديد المتبادل، والذي يؤدي بدوره الى اضعاف الاستعداد لدى الاكثرية اليهودية للتنازل عن مواقع القوة والسيطرة .

هناك عامل اضافي يزيد من تعقيد العلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل الا وهو حقيقة انه اليوم، وبعد مرور خمسين عاما على قيام الدولة، لا تزال هذه العلاقات بالغة الميوعة، مما يزيد من صعوبة خوض نقاش جدي حول تحديد طابع ومبنى العلاقات بين الدولة والمواطنين اليهود من جانب وبين الاقلية العربية من جانب آخر، وهذا نابع عن عاملين رئيسيين:(١) لا تزال الهجرة اليهودية الى البلاد مستمرة الى يومنا هذا، مما يغير طوال الوقت التوازن الديمغرافي لصالح اليهود، ولغير صالح العرب في اسرائيل و(٢) تصعب مواجهة الصدع العربي اليهودي في اسرائيل بمعزل عن القضية الفلسطينية الشاملة. بعبارة اخرى، طالما لم تحل القضية الفلسطينية بكافة مركباتها تصعب معرفة على اي اساس سياسي يمكن بناء العلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل. من الواضح تماما ان تصور العلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل يختلف عند وجود تنظيمات سياسية متينة بين اليهود والفلسطينيين والمعنية بوجود وحدة سياسية واحدة في كافة اجزاء فلسطين -اسرائيل، ويختلف اذا كانت في المنطقة دولتان، كل واحدة منهما تعتبر دولة قومية لاحد الشعبين.

اما على مستوى الابحاث فهناك اهتمام اكاديمي آخذ في الازدياد في المواضيع المتعلقة بالمواطنين العرب ومكانتهم في المجتمع، في الاقتصاد والسياسة في اسرائيل. اضافة الى ذلك، فان الابحاث التي تعنى بدراسة اوضاع المواطنين العرب والعلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل لا تزال تعاني من بعض نقاط الضعف الاساسية. اولا هناك نقص في ابحاث تضع الحالة الاسرائيلية في منظور مقارن، لاثراء التحليلات الميدانية والنظرية التي تتناول علاقات الاكثرية والاقلية في اسرائيل، فحتى وان كانت لكل حالة من حالات العلاقات بين المجموعات تميزها الخاص، فان مما لا شك فيه انه توجد بين الحالات مميزات متشابهة وهامة. طبعا ليس من الصائب القول ان حالة اسرائيل هي وضع خاص تماما، وانه لهذا السبب لا جدوى من مقارنتها مع الدول والمجتمعات الاخرى (רוזנהק، ١٩٩٥, ١٨٤). ثانيا حتى اليوم لا توجد ابحاث متعمقة في قضية العلاقة بين سياسة الحكومة باتجاه تعميق الفجوات او تقليصها بين العرب واليهود وبين سلوك الاقلية وتوجهها السياسي، رغم انه يجوز الافتراض ان السياسة التي ستؤدي الى تقليص الفجوات بين الطرفين ستقلل من احتمالات المواجهة القومية والمطالبة بالانفصال من قبل الاقلية العربية (יפתחאל، ١٩٩٣, ٢٥)، ثالثا : هناك نقص في الابحاث التي تركز على الجوانب الاجتماعية الثقافية لدى المواطنين العرب في اسرائيل مقارنة بالمجالات السياسية. رابعا، رغم اهمية النقاش الايديولوجي في التوتر

القائم بين الطابع اليهودي-الصهيوني للدولة وبين المساواة التامة لمواطنيها العرب، يجب زيادة عدد الابحاث التي تتناول العلاقة بين الدولة وبين العمليات التي تجري في المجتمع العربي، خاصة في سوق العمل وعلاقات العرب واليهود في اسرائيل. لذا،

[...] مقابل التركيز المطلق على الدولة وماهيتها الصهيونية، فان تحليل موضوع مكانة الفلسطينيين في اسرائيل على اساس علاقات الدولة- المجتمع المدني بامكانه ان يسهم ليس فقط في فهم وضع خضوعهم مؤسساتيا، انما ايضا ان يعطي بعدا من الدينامية لشرح الظاهرة. في هذا الاطار التحليلي يمكن تحليل عوامل سياسية، اقتصادية وثقافية غير متعلقة نسبيا بجهاز الدولة. هذه العوامل، القائمة على ساحة المجتمع المدني- منها مثلا تطورات ونشاطات السكان الفلسطينين انفسهم- يمكن ان تؤثر على موقع هذه الفئة السكانية في المبنى الاجتماعي الاسرائيلي (רוזנהק ، ١٩٩٥، ١٨٤).

يبدو لنا ان هذه الدراسات قد تزودنا بمواد اساسية هامة سواء كان ذلك لمن يحاول فهم العمليات ام لمن يحاول تحديد وسائل لتخفيف حدة الصدع وايجاد الحلول التي تزيد من الاحساس بالرباط المدني المشترك بين العرب واليهود في اسرائيل.

اننا نبارك هذه الصحوة المتعلقة بالكتابة حول مواضيع تتعلق بمكانة الاقلية الفلسطينية في اسرائيل. لكن لا تزال هناك فجوة بين هذه الصحوة البحثية وبين بلورة مسارات عمل على المستوى السياسي بل وحتى على المستوى ما قبل السياسي في اسرائيل. ومقابل الاقتراحات العديدة جدا حول المواثيق الجديدة بين المتدينين والعلمانيين في اسرائيل، ليست هناك محاولات شبيهة على الصعيد العربي-اليهودي. زيادة على ذلك هناك اهتمام وانشغال كبيرين في الصدع الديني -العلماني عبر اقامة مؤسسات مشتركة وتكوين منتديات محددة للحوار. وهذا يزيد من الانطباع بان عدم التناسق الذي كان سائدا دائما وابدا بالنسبة لطريقة معالجة التوترات اليهودية الداخلية وطريقة معالجة التوترات القومية داخل اسرائيل لا يزال على حاله. يبدو لنا ان ادخال تغيير على انماط المعالجة وزيادة الميل للتحاور عبر خطوط التماس في الصدع العربي-اليهودي، على المستوى البحثي، لكن ايضا على مستوى اصحاب القرارات، يعتبر اساسا هاما للتقدم نحو ايجاد حلول لائقة لعلاقات العرب واليهود في اسرائيل.

ملاحظات

(١) في ورقة العمل هذه سنستعمل المصطلحات «المواطنين العرب»، «الاقلية العربية» و«الاقلية الفلسطينية» كتعابير ذات دلالة واحدة. سنتناول دلالة هذه المصطلحات في القسم الذي يعالج الهوية الجماعية للمواطنين العرب في اسرائيل. (راجعوا ايضا רבינוביץ، ١٩٩٣).

(٢) رد الفعل الجارح في هذا السياق قدمه عضو الكنيست ميخائيل كلاينر من حزب جيشير-الليكود، والذي ادعى انه مستعد لاجراء استفتاء شعبي حول اعادة انتشار الجيش في الضفة الغربية شرط ان «لا يرجح الكفة احمد طيبي او عزمي بشارة». لهذا، حسب رأيه، يجب ان ينص القانون على ان حسم هذه المسألة يوجب التصويت بنسبة ثلثين (هذا الخبر اذيع في نشرة اخبار القناة الثانية بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٢). وطالب ايضا بان يحظر على مواطن عربي في اسرائيل ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة.

(٣) هذا المعطى، كسائر المعطيات الديمغرافية المأخوذة من الكتاب السنوي للاحصاء في اسرائيل، يضم السكان العرب في شرقي القدس وهضبة الجولان اللتين ضمتهما اسرائيل عام ٦٧. اذا طرحنا جانبا هؤلاء السكان، لكون معظمهم ليسوا مواطنين اسرائيليين، ستصبح نسبة المواطنين العرب من مجموع المواطنين في اسرائيل ١٦,٨٪.

(٤) الارتفاع الفجائي في نسبة المسيحيين بناء على الجدول، والذي بدأ عام ١٩٩٣، لا يعكس نسبتهم بين السكان العرب، ذلك ان معظم الزيادة راجعة لعدد المسيحيين الذين وصلوا مع موجة الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفييتي سابقا.

(٥) راجعوا القسم الذي يتناول الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية لاحقا.

(٦) راجعوا ايضا النقاش حول الملاءمة بين التصدعات الاجتماعية والاقتصادية في اسرائيل وبين الانتشار على اساس القومية لدى איריס ג'רבי و גל לוי 1999, השסע החברתי-כלכלי בישראל (المعهد الاسرائيلي للديمقراطية، القدس، تحت الطبع).

(٧) ليس هناك ما يبرر التمييز السلبي في توزيع المصادر، ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان هناك مميزات اخرى خاصة بالمجتمع العربي ، غير المتعلقة بمعظمها ابدا بالسياسة الاسرائيلية، تسهم كثيرا في وضع التعليم في الوسط العربي. الرغبة في ادخال تحسين اساسي على وضع التعليم العربي يوجب الاهتمام بهذه المعطيات ايضا، والتي هي بقدر كبير شأن المجتمع العربي نفسه.

(٨) راجعوا قانون خدمات العمل، ١٩٥٩، وقانون تكافؤ فرص العمل، ١٩٨٨ المادة رقم ٢.

(٩) هذه المعطيات مأخوذة من تقرير اعدته جمعية **سيكوي**: «اليهود والعرب موظفون واعضاء في مجالس ادارة الشركات الحكومية»، وارسلت الى الوزراء ومتخذي القرارات في الحكومة في شهر ايار ١٩٩٧.

(١٠) تم حساب هذا المؤشر بناء على مستوى التعليم ، الدخل، السكن، الضائقات الاجتماعية وغيرها. وقد نشرت معطيات مقارنة عن العرب واليهود والمأخوذة من هذا التقرير في «ورقة عمل للمطالعة والرد» لجمعية **سيكوي** في تشرين الثاني ١٩٩٦.

מקורות

אבו עצבה, חאלד, 1997. **מערכת החינוך הערבי בישראל: מצב קיים וחלופות ארגוניות אפשריות** (גבעת חביבה: המכון לחקר השלום).

אבו-ריא, עסאם, 1995. "שירות לאומי לערבים בישראל: בין תיאוריה לפרקטיקה", **המזרח החדש**, כרך לז, ע"מ 228-240.

אבינרי, שלמה, 1998. "מיעוטים לאומיים במדינות לאום דמוקרטיות", אצל אלי רכס (עורך), **הערבים בפוליטיקה הישראלית: דילמות של זהות** (אוניברסיטת תל- אביב: מרכז דיין ללימודי המזרח התיכון ואפריקה), עמ' 17-27.

אוסצקי- לזר, שרה (עורכת), 1996. **סיכום סדנת חוקרים בנושא יחסי יהודים– ערבים במדינת ישראל** (גבעת חביבה: המכון לחקר השלום) עמ' 8-9.

אלחאג', מאג'ד, 1997. "זהות ואוריינטצייה בקרב הערבים בישראל: מצב של פריפריה כפולה", **מדינה, ממשל ויחסים בינלאומיים,** מס' 41-42, עמ' 103-122.

אלחאג', מאג'ד, 1996. **חינוך בקרב הערבים בישראל: שליטה ושינוי חברתי** (ירושלים: הוצאת י.ל.מאגנס).

אלחאג', מאג'ד והנרי רוזנפלד, 1990. **השלטון המקומי הערבי בישראל** (גבעת חביבה: המכון ללימודים ערביים).

ארנס, משה, 1995."שיוויון בזכויות ובחובות", **המזרח החדש**, כרך לז, עמ' 219-223.

בן-אליעזר, אורי, 1996. טשטושה של ההבחנה בין מדינה לחברה בישראל: הגניאולוגיה של 'החלוץ', **מגמות**, לז (3), עמ' 207-208.

בנזימן, עוזי ועטאללה מנצור, 1992. **דיירי משנה: ערביי ישראל, מעמדם והמדיניות כלפיהם** (ירושלים: כתר הוצאה לאור).

בשארה, עזמי, 1996. "הערבי הישראלי: עיונים בשיח פוליטי משוסע", אצל פנחס גינוסר ואבי בראלי (עורכים), **ציונות: פולמוס בן זמננו** (מדרשת שדה בוקר: המרכז למורשת בן-גוריון), עמ' 312-339.

בשארה, עזמי, 1995. "על שותפות וסובלנות", **המזרח החדש**, כרך לז, עמ' 36-44.

בשארה, עזמי, 1993. "על שאלת המיעוט הפלסטיני בישראל", **תיאוריה וביקורת**, מס' 3, עמ' 7-20.

גאנם, אסעד, 1997. "הפלסטינים בישראל, חלק מהבעיה ולא מהפתרון: שאלת מעמדם בעידן של שלום", **מדינה, ממשל ויחסים בינלאומיים**, מס' 41-42, עמ' 123-154.

גביזון, רות, 1998. "מדינה יהודית ודמוקרטית?" אצל אלי רכס (עורך), **הערבים בפוליטיקה הישראלית: דילמות של זהות** (אוניברסיטת תל-אביב: מרכז דיין ללימודי המזרח התיכון ואפריקה), עמ' 125-137.

גביזון, רות, 1995."מדינה יהודית ודמוקרטית: זהות, אידאולוגיה ומשפט", **עיוני משפט** 3:19, עמ' 631-682.

הראבן, אלוף, 1995. "לקראת שנת 2000 : התיתכן חברה אזרחית משותפת ליהודים ולערבים בישראל?" **המזרח החדש**, כרך ל"ז, עמ' 23-35.

זידאני, סעיד, 1998. "הערבים במדינה היהודית: מעמדם בהווה ובעתיד", אצל אלי רכס (עורך) **הערבים בפוליטיקה הישראלית: דילמות של זהות** (אוניברסיטת תל-אביב: מרכז דיין ללימודי המזרח התיכון ואפריקה), עמ' 111-116.

חמאיסי, ראסם, 1995. "דילמות בהתפתחות השלטון המקומי בישובים הערביים", **המזרח החדש**, כרך לז, עמ' 123-137.

יפתחאל, אורן, 1993. **המחקר על המיעוט הערבי בישראל ויחסיו עם הרוב היהודי– סקירה וניתוח**. סקירה מס' 12 (גבעת חביבה).

יפתחאל, אורן, 1999. 'אתנוקרטיה', גיאוגרפיה ודמוקרטיה: הערות על 50 שנות ייהוד בישראל פלסטין, (יתפרסם ב**תיאוריה וביקורת**).

ישראלי, רפי, 1995. "ערביי ישראל - האמנם גיס חמישי", **נתיב**, גליון מס' (42), עמ' 25-31.

לוסטיק, איאן, 1985. **ערבים במדינה היהודית** (חיפה: מפרש).

ליסק, 1999. "שרות אזרחי/צבורי לערבים בישראל" (יתפרסם בהוצאת המרכז לחקר החברה הערבית).

מוריס, בני, 1991, **לידתה של בעיית הפליטים הפלסטיניים 1947–1949** (תל-אביב: הוצאת עם עובד).

מנאע, עאדל, 1995. "זהות במשבר: הערבים בישראל נוכח הסכם ישראל-אש"ף", אצל אלי רכס ותמר יגנס (עורכים), **הפוליטיקה הערבית בישראל על פרשת דרכים**, (אוניברסיטת תל- אביב: מרכז דיין ללימודי המזרח התיכון ואפריקה), עמ' 81-86.

נויברגר, בנימין, 1997. **ממשל ופוליטיקה במדית ישראל**, מהדורה מעודכנת (תל אביב: האוניברסיטה הפתוחה).

סופר, ארנון, 1993. "שוויון זכויות מלא לערבים-הייתכן?" **נתיב**, גיליון 2 (31), עמ' 50-53.

סמוחה, סמי, 1999. "לבחינת האפשרות של הענקת אוטונומיה לא-טריטוריאלית למיעות הערבי בישראל" (יתפרסם בהוצאת המרכז לחקר החברה הערבית).

סמוחה, סמי, 1993. "שסעים מעמדיים, עדתיים ולאומיים בדמוקרטיה בישראל", אצל אורי רם (עורך) **החברה הישראלית: הבטים ביקורתיים** (תל אביב: בררות הוצאה לאור), עמ' 172-202.

סמוחה, סמי ,1996. "דמוקרטיה אתנית- ישראל כאב טיפוס", אצל פנחס גינוסר ואבי בראלי (עורכים), **ציונות: פולמוס בן זמננו** (מדרשת שדה בוקר: המרכז למורשת בן גוריון), עמ' 277-311.

סעדי, אחמד, 1997. "תרבות כממד של התנהגות פוליטית: הפלסטינים אזרחי ישראל", **תיאוריה וביקורת**, מס' 10, עמ' 193-202.

פורת, יהושע, 1998. "מהי מדינת כל אזרחיה?" אצל אלי רכס (עורך), **הערבים בפוליטיקה הישראלית: דילמות של זהות** (אוניברסיטת תל-אביב: מרכז דיין ללימודי המזרח התיכון ואפריקה), עמ' 117-124.

פלד, יואב, 1993. "זרים באוטופיה: מעמדם האזרחי של הפלסטינים בישראל", **תיאוריה וביקורת**, מס' 3, עמ' 21-35.

פנסטר, טובי, 1993. **בחינת אפשרויות שיתוף פעולה אזורי ישובי בבקעת בית הכרם** (ירושלים: סיכוי).

קימרלינג ברוך ושמואל מגדל, 1999. **פלסטינים- עם בהיווצרותו** (ירושלים: כתר הוצאה לאור).

רבינוביץ, דני, 1993. "נוסטלגיה מזרחית: איך הפכו הפלסטינים ל'ערביי ישראל", **תיאוריה וביקורת**, מס' 4, עמ' 141-151.

רוזנהק, זאב, 1995. "התפתחויות חדשות בסוציולוגיה של הפלסטינים אזרחי ישראל: סקירה אנליטית", **מגמות**, לז (2-1), עמ' 167-190.

רוזנפלד, הנרי, 1978. "המצב המעמדי של המיעוט הלאומי הערבי בישראל", **מחברת למחקר וביקורת**, 3, עמ' 3-40.

רייטר, יצחק, 1995. "בין מדינה יהודית ל'מדינה של תושביה': מעמד הערבים בישראל בעידן השלום", **המזרח החדש**, כרך לז, עמ' 45-60.

שמלץ, עוזיאל, 1995. "מגמות של יהודים וערבים בישראל", **המזרח החדש**, כרך לז, עמ 3-22.

שרון, משה, 1997. האמנם מוכן המזרח התיכון לשלום? **נתיב**, גיליון 2-1, עמ' 65-68.

Adalah (The legal Center for Arab Minority Rights in Israel), **Legal Violations of Arab Minority Rights in Israel: A Report on Israels Implementation of the International Convention on the Elimination of all Forms of Racial Discrimination** (March, 1998).

Al- haj, Majid, 1995. **Education, Empowerment and Control: The Case of the Arabs in Israel** (Albany, New York: State University of New York Press).

Arian, Asher, 1998. **The Second Rebuplic: Politics in Israel** (N.J.: Chatham House).

Bar- El, Rafi, 1987. "Rural industrialization in Israel: A Summary of Experiences", in Rafi Bar- El (ed.), **Rural industrialization** in Israelb (Boulder and London: Westview), pp. 1-20.

Falah, Ghazi, 1991. "Israel Judaiziation Policy in Galilee", **Journal of Palestinian Studies** 20 (4), pp. 69-95.

Ghanem, Asad, 1998. "State and minority in Israel: the case of ethnic state and predicament of its minority", **Ethnic and Racial Studies**, 21 (3), pp. 428-448.

Ghanem, Asad, Nadim Rouhana and Oren Yitachel, 1999. **Questioning Ethnic Democracy** (forthcoming).

Hadad, Suhaila, McLaurin, R.D., and Emile A., Nakhleh, 1979. "Minorities in Containment: The Arabs of Israel", in R. Mclaurin (Ed.), **The political role of minority groups in the Middle East** . (New York: Praeger). Pp. 76-108.

Khalidi, Raja, 1998. **The Arab Economy in Israel** (London: Croom Hall).

Kretzmer, David, 1990 **The Legal status of the Arab in Israel** (Boulder: Westview Press)..

Lewin-Epstein, Noah and Moshe Semyonov, 1993. **The Arab Minority in Israel's Economy** (Boulder: Westview Press).

Mackhoul, Najwa, 1982. "Changes in the Employmen structure of the Arabs in Israel", **Journal of Palestinian Studies**, 43, pp. 77-102.

Quigley, John, 1990. **Palestine and Israel: A Challenge to Justice** (Durham and London: Durham and London: Duke University Press).

Rosenfeld, Henry, 1978. "The Class Structure of the Arab National Minority", in **Israel Comparative Studies in History and Society**, 20 (3), pp. 374-407.

Rouhana, Nadim and Asad Ghanem, 1998. "The Crisis of Minorities in Ethnic Stats: The Case of Palestenian Citizens in Israel", **International Journal of Middle East Studies**, 30, pp. 321-346.

Rouhana, Nadim, 1997. **Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict** (New Haven: Yale University Press).

Rouhana, Nadim, 1989. "The political transformation of the Palestinians in Israel: From acquiescence to challenge", **Journal of Palestinian Studies**, 18, pp. 38-59.

Sadi, Ahmed, 1992. "Between state ideology and minority national identity: Palestinians in Israeli social science", **Review of Middle East Studies**, 5, pp. 110-1130.

Smooha, Sammy, 1990. "Ethnic Democracy: Israel as an Archetype", **Israel Studies**, 2(2), pp. 198-241.

Smooha, Sammy, 1990. "Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel", **Ethnic and Racial Studies**, 13, pp. 389-413.

Zureik, Elia, 1979. **Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism** (London: Rouledge and Kegan Paul).

Yiftachel, Oren, 1998. "Democracy or Ethnocracy? Territory and Settler Politics in Israel/Palestine", **MERIP**, 28 (2), pp. 9-13.

Yiftachel, Oren, 1997. "The political geography of ethnic protest: natioanlism, depriviation and regionalism among Arabs in Israel", **Transactions** (Royal Geographic Society with the Institute of British geographers), 22, pp. 91-110.

Yiftachel, Oren, 1996. "The Internal Frontier: Territorial Control and Ethnic Relations in Israel", **Regional Studies**, 30 (5), pp. 493-508.